تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن أعمال دورته العاشرة

---

١١ - ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والثلاثون
الملحق رقم ١٩ (A/39/19)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
مجلس الأغذية العالمي
عن أعمال دورته العاشرة

١١ - ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والثلاثون

الملحق رقم ١٩ (A/39/19)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٤ آب/أغسطـــس ١٩٨٤]

المحتويـات

	الفقـرات	الصفحـة
الجزء الأول		
المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيهـا		
استنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورتـه الوزارية العاشرة	١ — ٦٦	٢
الجزء الثانـي		
أعمـال المجلـس		
الفصـل		
الأول ـ المسائل التنظيمية	١ — ٢٠	٢٢
ألف ـ افتتاح الدورة	١ — ١٣	٢٢
باء ـ اعضاء المجلس	١٤	٢٧
جيم ـ الحضـور	١٥ — ١٦	٢٨
دال ـ اعضاء المكتب	١٧ — ١٨	٣١
هاء ـ جدول الأعمال	١٩	٣٢
واو ـ الوثائـق	٢٠	٣٢
الثاني ـ استعراض التقدم المحرز في سبيل القضـاء على الجوع ، ١٩٧٤ — ١٩٨٤	٢١ — ٤٨	٣٣
الثالث ـ استراتيجيات الأغذية في افريقيا ، واستعراض التنسيق بين الوكالات	٤٩ — ٦٧	٤١

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع	تجديد التعهد بالقضاء على الجوع ...	٦٨ - ٨٢	٦٨
الخامس	تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٨٣ - ٩٢	٥١

المرفقات

أولا	قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية العاشرة	٥٥
ثانيا	بيان المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا التي تواجه الدورة الوزارية العاشرة لمجلس الأغذية العالمي	٥٧

Digitized by UNOG Library

الجزء الأول

المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيهـــا

Digitized by UNOG Library

استنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي
في دورته الوزارية العاشرة

١ - عقدت الدورة الوزارية العاشرة لمجلس الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في اديس ابابا ، وقد استضافت حكومة اثيوبيا هذه الدورة . ويصادف عام ١٩٨٤ الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الاغذية العالمي الذى عقد في روما ، والذى أعلن رسميا أن القضاء على الجوع هدف مشترك لجميع البلدان ، ودعا " جميع الشعوب أن تعبّر عن عزمها بصورة منفردة ومن خلال حكوماتها والمنظمات غير الحكومية على العمل معا من أجل القضاء على الجوع الذى ابتليت به منذ أمد طويل " (١) . وأكد ذلك المؤتمر تصميمه على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من منظومة الامم المتحدة في تنفيذ قراراته. وقرر مجلس الأغذية العالمي استعراض التقدم نحو تحقيق غايات مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ ، بغية تحديد ما يتعين عمله وتقديم توصية بشأن السياسات اللازمة لاستكمال المهام التي لم تنجز بعد .

نظام الأغذية العالمي بعد مضي ١٠ سنوات

٢ - لاحظ المجلس ، عند استعراض التقدم المحرز في العقد الماضي ، أن الحالة العالمية في مجال الأغذية أصبحت أكثر تعقيدا وتشابكا ، وأكثر عرضة للأخطار في بعض النواحي . ولاحظ أيضا حالات الاختلال والتشويه المتزايدة التي اتسم بها الاقتصاد الغذائي العالمي طوال العقد الماضي . وأعرب عن أسفه لأنه ، بالرغم من استمرار تحسّن الامداد العالمي من الأغذية في مجموعه بصورة مطردة ابان العقد الماضي ، مازالت مخاطر انعدام الأمن الغذائي تزداد حدة في عدد كبير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، لاسيما بالنظر الى حدوث كوارث طبيعية وكوارث من صنع البشر .

٣ - ويقوم العالم باطعام ما يقرب من بليون شخص في عام ١٩٨٤ زيادة عمن كان يطعمهم في عام ١٩٧٤ ، وينتج على نطاق العالم من الغذاء ما يكفي لاطعام جميع الشعوب بيد أنه مازالت هناك مئات الملايين من البشر الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية . وقد ثبت أنه لا يمكن تحقيق الهدف الذى حدده مؤتمر الأغذية العالمي ، وهو أيضا هدف البشرية جمعاء ، ألا وهو القضاء على الجوع وسوء التغذية خلال عشر سنوات . وقد سلمت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بهذه الحقيقة عند ما أعلنت أنه " يجب القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن ، على أن يتم ذلك بالتأكيد بنهاية هذا القرن " .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ وأكد المجلس من جديد أنه يمكن القضاء على الجوع وسوء التغذية في وقتنا الراهن ، كما أكد أن القضايا الرئيسية التي أبرزتها تجربة السنوات العشر الماضية يجب التصدى لها بقوة . ولاحظ أنه يجب ايلاء قدر من الاهتمام لمشاكل الاغذية والتنمية أكبر بكثير من ذى قبل .

٥ ـ ووافق المجلس على أن الاقتصاد الغذائي العالمي الراهن يتسم بعدم التوازن بين أداء البلدان الرئيسية المصدّرة للاغذية وأداء بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض عموما ، وذلك فيما يتعلق بالاقتصاد الزراعي العالمي . وثمة عوامل عديدة يعزى اليها عدم التوازن هذا وهي حالات الجفاف المتكرر ، والتصحر ، والتجارة الدولية غير المواتية ، وتقلب أسعار الصرف ، ومشاكل موازين المدفوعات ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وعبء الديون ، وسوء معدلات التبادل التجارى ، والاتجاه نحو اتباع المزيد من السياسات الحمائية في مواجهة البلدان النامية ، وعدم اتباع سياسات غذائية مناسبة ، وسياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها بعض البلدان النامية ، وكل هذه العوامل تحتاج الى المعالجة بأسلوب منسّق من جانب المجتمع الدولي . وان حل مشكلة الاغذية العالمي ، في رأى كثير من الوفود ، لا يمكن أن يتم الا ضمن عملية عامة لاعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٦ ـ ووافق المجلس على أن البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الافريقية هي لب مشكلة الاغذية ـ من حيث عدم كفاية مستويات انتاج الاغذية والنسبة التقريبية لعدد الجائعين والذين يعانون من سوء التغذية الى مجموع السكان .

٧ ـ وبالرغم من التقدم الكبير الذى بلغته آسيا في مجال الاعتماد على الذات في مجال الاغذية فانها مازالت تمثل اقليما ناميا يعيش فيه معظم الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية من بين سكان العالم . ويجب على البلدان الآسيوية ألا تبحث فقط عن سبل الوصول الى هؤلاء الافراد وانما يجب عليها أيضا أن تمد بالغذاء عددا اضافيا سيصل الى ٩٠٠ مليون نسمة بحلول نهاية القرن الحالي .

٨ ـ وقد حققت أمريكا اللاتينية تقدما سريعا في قطاع الاغذية والزراعة التجارى ، ولكن كان ذلك ، بصورة عامة ، على حساب قطاع مزارع الكفاف . ويجب على امريكا اللاتينية الآن أن تتصدى لمشاكلها الغذائية في ضوء التزايد السريع الذى طرأ على عدد السكان الحضر في أعقاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي احدثها الركود الاقتصادى العالمي والأزمة المالية التي تتعرض لها .

٩ ـ ويعتمد كثير من البلدان ، وبخاصة البلدان النامية ، بدرجات متفاوتة على الصادرات

Digitized by UNOG Library

الزراعية من أجل تدعيم أدائها الاقتصادي الوطني والحصول على القطع الاجنبي اللازم لتلبية احتياجاتها الاستيرادية المتزايدة . وبالرغم من التوسع الكبير في تجارة الأغذية الدولية طوال العقد الماضي ، لم يطرأ تحسّن على استقرار الأسواق الزراعية والتوقعات الخاصة بها .

١٠ - وتؤدي السياسات الزراعية المستقلة المنغلقة على نفسها والتي تتبعها البلدان المتقدمة الرئيسية الى الحاق الضرر بأداء الأسواق العالمية للسلع . فقد كان للقيود المفروضة على الاستيراد وبرامج اعانة الصادرات والممارسات المشابهة التي تصب اهتمامها على تحقيق الاستقرار للسوق المحلية ، تأثير سلبي يزعزع الأسواق الدولية والأمن الغذائي في البلدان النامية . وتكمن في عدم الاستقرار المفتعل هذا للأسواق مخاطر جسيمة تتمثل في سوء تخصيص الموارد وتدهور العلاقات التجارية واحتمالات حدوث النقص وارتفاع الاسعار بسبب التحولات المحتملة في السياسات التي تطبقها الجهات المصدرة الرئيسية كما حدث فيما يتعلق بالحبوب في مطلع السبعينات . وقد أدى عدم وجود الارادة السياسية لابرام اتفاقات دولية للسلع ، وبخاصة فيما يتعلق بالحبوب ، بما يتيح امكانية تحقيق الاستقرار في التدفقات التجارية وأسعار السوق العالمية ، الى الحاق الضرر بالتطور المتناسق للتجارة الدولية .

١١ - وأوصى المجلس بأن تسعى جميع البلدان الى تجنب كل السياسات الانانية وتعزيز اجراء الحوار الحقيقي بشأن التدابير الرامية الى تحسين أداء كل من الأسواق الدولية للسلع والأسواق المالية .

١٢ - ولاحظ المجلس أن عددا كبيرا من البلدان النامية تواجه محنة صعبة في اختيار سياسات الأغذية والزراعة التي من شأنها أن تحسن وضعها في مجال التجارة والقطع الاجنبي على حساب ما قد يبدو أنه طريق أكثر صعوبة ألا وهو تحقيق عدالة أكبر في توزيع الاغذية بين جميع مواطنيها . ومما يدعو الى القلق أيضا أن بعض البلدان النامية قد تضطر الى اتخاذ تدابير قصيرة الأجل تؤدي في الواقع الى ارجاء الخيارات السياسية الطويلة الأجل التي تعتمد عليها ، في النهاية ، لتحقيق الاعتماد الذاتي في مجال الأغذية .

١٣ - ويعتبر حل هذا الصراع بين السياسات مسألة ترجع الى الحكومات لتتخذ ، منفردة ، قرارا في شأنها . بيد أنه ينبغي عدم الافتراض بأنه يتعين بالضرورة على حكومة ما أن تختار بين اتجاه أو آخر فيما يتعلق بالسياسات . ففي حالة وجود التزام سياسي طويل الاجل يمكن لصانعي القرار المحليين أن يعالجوا الهدفين في وقت واحد ، ولكن عددا كبيرا من البلدان النامية سيحتاج الى دعم ايجابي أكبر من جانب المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وخلص الوزراء الى أن بلوغ أهداف مؤتمر الاغذية العالمي يقتضي الاضطلاع بمهام رئيسية منها ما يلي :

(أ) بذل جهد دؤوب من جانب البلدان النامية على الصعيدين القطري والاقليمي لزيادة انتاج الاغذية وتحسين سبل الوصول الى امدادات متنامية من الأغذية مع جعل نهج الاستراتيجية الغذائية المتكاملة يؤدي دورا تتعاظم اهميته في السنوات المقبلة ؛

(ب) تجديد الالتزام بالحد ،على وجه السرعة ، من الجوع ونقص التغذية المزمنين ، مع ايجاد التكامل بين التدابير الفعالة المباشرة الرامية الى الحد من الجوع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) بذل جهد كبير ومتناسق من جانب البلدان الافريقية والمجتمع الدولي لحل أزمة الاغذية والتنمية في افريقيا ، وما يصاحب ذلك من حاجة الى زيادة الموارد وادخال مزيد من التحسينات على استخدامها ؛

(د) الاستمرار في بحث وتحديد التدابير الرامية الى زيادة فرص وصول البلدان النامية الى امدادات الاغذية في حالة وجود نقص عالمي فيها ؛

(هـ) بذل جهود فعلية من جانب البلدان المتقدمة النمو للحد من اجراءات الحمائية التجارية وعدم استقرار السوق الدولية دعما للأمن الغذائي والاهداف الانمائية في جميع البلدان ؛

(و) بذل الجهود لحل المشاكل المالية الخطيرة بصفة عامة ، ومشاكل السيولة بصفة خاصة ، التي تواجه البلدان النامية والتي نجمت الى حد بعيد عن الأثر المترتب على ارتفاع اسعار الفائدة ؛

(ز) الالتزام بتقديم مساعدات انمائية مستمرة ومتزايدة مع تدعيم دور الوكالات متعددة الاطراف ، وادخال التحسينات على عملية تنسيق المساعدات الدولية .

Digitized by UNOG Library

نزع السلاح والأمن الغذائي والتنمية

١٥ — وأعاد المجلس التأكيد على ان السلم ونزع السلاح شرطان مسبقان للوصول الى اوضاع اقتصادية أفضل وأمن غذائي معزز ، وأن الغذاء حق انساني عالمي تسعى الحكومات الى ضمانه لشعوبها . وفي هذا الاطار ، أكد المجلس مرة اخرى ايمانه بالمبدأ العام الذى يقضي بوجوب عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي . وفي هذا الصدد استرعي اهتمام المجلس الى اهمية قيام مجلس الاغذية العالمي بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ ياء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بشأن" الترتيبات المؤسسية المتصلة بعملية نزع السلاح" . واقترح ان توجه الاموال التي يتم توفيرها نتيجة لذلك الى جهود انتاج الاغذية في البلدان النامية .

التأكيد الجديد على سياسات الاغذية القطرية والنظم الزراعية الغذائية

١٦ — سلم المجلس ، عند استعراض البيئة الاقتصادية الدولية ، بوجود احتمال في ان تتباطأ سرعة نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو اثناء الجزء المتبقي من العقد الحالي بالمقارنة بما كانت عليه من قبل . ويتبين من ذلك ان قيام البلدان النامية باتباع استراتيجية التكيف والتوجه الخارجيين ، او الاعتماد الزائد على التجارة الدولية بوصفة المحرك الرئيسي للتنمية ، لا يمكن من الناحية الواقعية ان يقوم اساسا على انتعاش الصناعة او نموها المتجدد في بلدان الشمال الصناعية على النحو الذى ترجوه العديد من الجهات .

١٧ — ولابد من اتباع استراتيجيات للنمو الاقتصادى اكثر استقلالا . ونظرا لان عددا كبيرا من البلدان النامية لا يزال ينتمي الى البلدان الزراعية اساسا ، فان سرعة تنمية طاقاتها الغذائية والزراعية تصبح الآن اكثر اهمية عما كانت عليه في الماضي . ومن شأن تعزيز انتاج الاغذية وكفاءة توزيعها ان يمثل حافزا اقتصاديا مجديا لتنمية السوق الداخلية وحشد الموارد المحلية .

١٨ — وتزيد هذه الظروف من اهمية الاولوية المعترف بها فيما يتصل بوضع استراتيجيات غذائية وطنية تشجع على تحسن التنسيق بين السياسات الغذائية والزراعية من جهة والعمليات التقنية والاستثمارات من جهة اخرى . اما البلدان التي حققت تقدما كبيرا في بلوغ اهداف الامداد بالاغذية وتوزيعها فهي تلك التي جعلت الاستراتيجيات الغذائية المتكاملة عنصرا محوريا في برامجها الانمائية .

Digitized by UNOG Library

١٩ ــ ويجب ان يكون تصميم الاستراتيجيات الانمائية منسجما مع طاقات البلدان المنفردة واحتياجاتها وأطرها الاجتماعية السياسية . وبغض النظر عن الاختلافات القائمة بين البلدان ، فان النمو المعتمد على الذات يتطلب اعطاء اولوية اكبر لقطاع الاغذية والزراعة ، وتحسين التكامل الهيكلي فيما بين القطاعات ، وايجاد توازن دقيق بين نمو السوق المحلية والصادرات الى جانب تقديم مساعدات خارجية مستمرة ومتزايدة . كل ذلك يأتي ضمن ضرورات التنمية اللازمة للتعجيل بعملية النمو في معظم البلدان النامية في منتصف العقد الحالي . وفي هذا الصدد أكد الوزراء على اهمية الادوار التي يؤديها كل من القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاوني ، وكان من رأيهم انه ينبغي للبلدان النامية ان تنظر بجدية ، عند الضرورة ، في الاستخدام الملائم لهذه القطاعات .

٢٠ ــ واعترف الوزراء بأن نهج الاستراتيجية الغذائية المتكاملة سيزداد اهمية في المستقبل . فسوف يصل عدد سكان العالم الى ما لا يقل عن ٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ . وستؤدى الزيادات السكانية واتجاهات الهجرة الى نمو المراكز الحضرية بشكل ينذر بالانفجار في كثير من مناطق العالم النامي ، كما ستؤدى الى زيادة الضغط على الاراضي في المناطق الريفية . وبالرغم من المشاكل الحالية المتمثلة في بطء النمو الاقتصادى ، من المحتمل ان يؤدى ارتفاع الدخل الحقيقي الى تغير انماط التغذية في السنوات المقبلة . وبالتالي سيزداد الطلب على الاغذية في العقدين القادمين زيادة كبيرة قد تصل الى الضعف .

٢١ ــ كل هذه التطورات تؤكد على ضرورة بلوغ هدفين على الصعيد القطرى هما : زيادة انتاج كميات الاغذية زيادة كبيرة لتلبية احتياجات عدد كبير من سكان الحضر ، وتوفير فرص العمل وكسب الدخل لعدد متزايد الضخامة من سكان الريف والحضر . وتعد تنمية قطاع الاغذية امرا حيويا لبلوغ الهدف الاول ، كما تسهم بقدر كبير في بلوغ الهدف الثاني .

التصدى لمشاكل الجوع وسوء التغذية المزمنين

٢٢ ــ بينما اعرب الوزراء عن ارتياحهم للنجاح العلمي والتقني الذى حققته بعض البلدان النامية في مجال انتاج الاغذية ، اعربوا ايضا عن قلقهم الشديد ازاء التقدم البطيء في مجال الحد من الجوع وسوء التغذية وزيادة عدد السكان في كثير من البلدان النامية . ورأى المجلس انه يجب التأكيد بشدة على اهمية ازالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف في طريق توفير فرص اكثر تكافؤا امام حصول جميع الشعوب على الاغذية .

Digitized by UNOG Library

٢٣ — وقد سعت الاستراتيجيات الغذائية القطرية ، بصورة متزايدة ، الى الربط بين انتاج الاغذية ومتطلبات استهلاكها . وتتضح هذه الرابطة بجلاء في حالة صغار المزارعين . ودعا الوزراء الى توجيه قدر اكبر من الاهتمام الى تحسين تكنولوجيا الانتاج ودعم الحافز الاقتصادى لدى صغار الملاك ، لانهم يمثلون العمود الفقرى للزراعة في كثير من البلدان .

٢٤ — وفي هذا الصدد اشار المجلس الى برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وما اولاه من اهتمام بتشجيع سكان الريف - رجالا ونساء - على اخذهم زمام المبادرة وزيادة طاقاتهم ومشاركتهم في الجهود الانمائية . وأبرز المجلس الدور الحيوى لسياسات التسعير التي تعود بالفائدة الفعلية على صغار المزارعين بدون خلق مشاكل عويصة لفقراء المستهلكين ، كما ابرز اهمية التعاونيات في مجال الانتاج بالنسبة لصغار الملاك وتسويق منتجاتهم وانشاء المؤسسات والخدمات الزراعية التي تجمع بين الممارسات الادارية الحديثة والانماط والحساسيات الحضارية التقليدية . وقد نظر الى توفير السلع الاستهلاكية الضرورية بوصفه عنصرا هاما في مجموعة التدابير الرامية الى توفير الحوافز لدى المزارعين .

٢٥ — وفيما يتعلق بالعمال الريفيين الذين لا يملكون ارضا وذوى الدخل المنخفض والذين يعانون من البطالة في المناطق الحضرية ، فان اتاحة فرص كسب الدخل والحصول على اغذية قليلة التكاليف يعتبران من القضايا الاساسية . وتتضمن الاجراءات الرامية الى زيادة استهلاك هذه المجموعات من الاغذية ايلاء اهتمام عاجل وتقديم الدعم الى ما يلي :

(أ) توليد فرص وكسب الدخل ، وهو ما يعني ، على المدى القصير ، تنفيذ برامج الاشغال العامة ، مع اتباع اجراءات مثل تنفيذ مخططات التوطين واعادة توزيع الاراضي وتوليد فرص للعمل في مجال الصناعة على المدى البعيد ؛

(ب) رفع مستوى كفاءة نظم توزيع الاغذية من حيث تحسين عمليات الامداد والنقل والتموين في الاسواق - على الصعيدين القطرى والدولي معا - بغية خفض تكاليف الاغذية وتحسين سبل وصول سكان الريف اليها ؛

(ج) حشد المدخرات الريفية الحالية ؛

(د) تشجيع انتاج وتوزيع الاغذية الاساسية قليلة التكاليف ؛

(هـ) استخدام مختار وحسب الاهداف لاعانات الاسعار من اجل توفير الاغذية الاساسية للفقراء ؛

Digitized by UNOG Library

(و) تقديم الاغذية الخاصة ، وزيادة معينات التغذية من اجل الشعوب المعرضة للخطر ، من طريق اجراءات طارئة . ومن اجل الاشخاص الاكثر تعرضا ، مثل الامهات والاطفال الصغار والأسر الفقيرة .

٢٦ - وفي حالة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ، والتي توجد لديها هياكل مؤسسية محدودة ، يتطلب اعادة الالتزام بالقضاء على الجوع مساهمة دولية اكثر شمولا للمساعدة على زيادة انتاج الاغذية ، ولتحسين الفرص امام اولئك الذين يعانون من الفقر والجوع المزمنين للحصول على الاغذية بصورة منتظمة .

الحاجة العاجلة لعكس اتجاه الحالة المتدهورة لانتاج الاغذية واستهلاكها في افريقيا

٢٧ - اعرب المجلس عن قلقه ازاء الحالة الخطيرة للاغذية والزراعة في افريقيا وزيادة حدوث الجوع وسوء التغذية المزمنين . ولاحظ ان ازمة الاغذية التي تواجه المنطقة اتخذت الان ابعادا خطيرة . وطبقا لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ، يواجه نحو نصف بلدان افريقيا التي يعد سكانها حوالي ١٥٠ مليون نسمة ، نقصا في الاغذية .

٢٨ - وأكد الوزراء من جديد قلق مجلس الاغذية العالمي بشأن الأزمة المتفاقمة التي تؤثر في البلدان الافريقية وأشاروا الى ان المجلس قد وجه الاهتمام الدولي الى افريقيا منذ عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وقد عمل مجلس الاغذية العالمي ، خلال السنوات الخمس الماضية ، وبتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مع الحكومات الافريقية والزعماء السياسيين الافريقيين ، من اجل ايجاد نهج اكثر فعالية ، وحشد الدعم المتزايد لحل مشاكل الاغذية .

٢٩ - وتعد أزمة الاغذية ابرز جوانب الأزمة الاقتصادية العميقة التي تؤثر الان على حكومات وشعوب معظم البلدان الافريقية . وقد تأثرت البلدان الافريقية تأثرا شديدا بعوامل معاكسة - مثل الجفاف والفيضانات والكوارث التي من صنع البشر - وقد ساعدت هذه العوامل على تدهور اقتصاداتها . وفضلا عن هذا تأثرت هذه البلدان بعوامل خارجية معاكسة ، بما في ذلك انخفاض حصائل التجارة بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي . وفضلا عن تدهور معدلات التبادل التجارى اصبحت أزمة الديون حادة بالنسبة لمعظم البلدان . فقد توقفت الاستثمارات عن النمو ، وتواجه كثير من البلدان الان تلك العملية الاليمة التي تقتضي اجراء عمليات تصحيح اجبارية عن طريق تخفيض عملاتها ، وفرض قيود صارمة على الواردات ، وتعديل هيكل الاسعار . وقد عملت كل هذه العوامل الخارجية على زيادة تفاقم المشاكل الداخلية في بلدان كثيرة .

Digitized by UNOG Library

٣٠ ـ وأبرز المجلس الأهمية الشديدة لضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة الطوارئ بغية الحفاظ على حد ادنى للاستهلاك ، وضمان التوزيع الكافي للاغذية ، ورفع المعاناة عن كاهل البشر . ودعا المجلس الجهات المانحة والوكالات المتعددة الاطراف الى ان تزود البلدان الافريقية الشديدة التضرر بالامدادات الخاصة بمواجهة حالات الطوارئ والاغاثة . وشدد المجلس على ضرورة حشد مزيد من الموارد المالية من أجل الدعم السوقي بما في ذلك عملية التخزين والتوزيع الداخلي . وفي الوقت ذاته أبرز المجلس اهمية زيادة التكامل بين عمليات الاغاثة القصيرة الاجل واجراءات التأهيل المتوسطة الاجل ، والاهداف الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الاجل كما حددتها خطة عمل لاغوس ، لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

٣١ ـ وأعرب المجلس عن تضامنه مع الحكومات الافريقية التي دللت ، بدافع من الاعتماد على الذات على ان لديها الارادة السياسية للتغلب على مشاكل الاغذية التي تواجهها حيث ان حوالي ٣٤ بلدا افريقيا تحاول الآن تحقيق اهدافها الغذائية عن طريق تنفيذ استراتيجيات غذائية وطنية ضمن خططها الانمائية الوطنية .

٣٢ ـ وكان التقدم المحرز في مجال وضع وتنفيذ استراتيجية غذائية في افريقيا من الامور المشجعة ، غير ان هذا التقدم لا يخلو من صعوبات . وقد زاد من حدة المعوقات المادية ـ وخاصة الجفاف ـ والمعوقات الاقتصادية وجود صعوبات ادارية وهيكلية ، بما في ذلك وجود معوقات في نظم الاعلام والتخطيط ، وفي الموارد المؤسسية والبشرية ، والاهم من ذلك نقص الدعم المالي .

٣٣ ـ ولا يقتصر الامر على ضرورة استمرار الجهود الحالية بل يجب تعزيزها وتطويرها وتكثيفها ايضا . وقد تم تحديد المجالات الرئيسية ذات الاولوية والقضايا الهامة التي ينبغي ان تتجه اليها الموارد الداخلية والخارجية خلال العقد القادم بما يلي : تنمية الموارد البشرية ؛ البحوث والتكنولوجيا ؛ النظم الفعالة للامداد والتموين ؛ التنمية المؤسسية ؛ اعادة تشكيل هيكل اسواق الحبوب وتحسين سياسات التسعير ؛ تقديم المساعدة لصغار المزارعين والتركيز المستمر على الصعيدين الوطني والدولي ، على البحوث الموجهة نحو الزراعة وتطوير التكنولوجيا ـ وذلك بالاضافة الى ادخال التحسينات على دور المرأة في انتاج الاغذية وفي التغذية ، ايجاد مزيد من التكامل بين عوامل الاستهلاك والتغذية في برامج الانتاج ؛ وكذلك الحاجة الى توسيع نظم الرى .

٣٤ ـ وأكد المجلس ايضا على ضرورة تشجيع التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . وانه ينبغي اتخاذ الاجراءات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي ، كلما كان ذلك ملائما ،

Digitized by UNOG Library

في مجالات تنظيم المياه ، والبحوث الزراعية ، وتنظيم التجارة ، وادارة اسواق السلع الزراعية ، ومكافحة التصحر . ولهذا يتعين على المجتمع الدولي ان يدعم المبادرات التي تقوم بها البلدان من اجل تحقيق هذه الغاية .

٣٥ - وطلب المجلس الى الوكالات المتعددة الاطراف ان تقوم ، عند وضع برامجها في اطار ولاياتها ، بمعالجة مشكلة الاغذية والجوع في افريقيا ، وان تضع في حسابها النقاط الواردة اعلاه باعتبارها من المجالات ذات الاولوية . وأقر المجلس ان هذه الجهود تحتاج الى مستوى افضل من التنسيق فيما بين الوكالات الثنائية والمتعددة الاطراف والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية المعنية . ولاحظ كذلك بارتياح ان المنسقين المقيمين التابعين للامم المتحدة قد تلقوا تعليمات بالدخول في مشاورات مع الحكومات والوكالات الثنائية والمتعددة الاطراف والمنظمات غير الحكومية سعيا الى تعزيز الجهود المشتركة اللازمة لمساعدة الحكومات الافريقية .

٣٦ - وأكد المجلس من جديد ، بمناسبة اجتماعه في بلد افريقي وفي القارة الافريقية ، رفضه غير المشروط للتمييز العنصري بجميع اشكاله ولاسيما نظام الفصل العنصري المقيت ، كما لاحظ الحاجة العاجلة الى ان تعمل المنظمات الدولية على تغيير حالة الاغذية المتدهورة وسوء التغذية في افريقيا .

٣٧ - وقد طلب من المجلس ان يقوم ، كلما امكن ذلك ، بتنظيم عملية تبادل الخبرات بين مقرري السياسة الافريقيين وزملائهم في المناطق الاخرى ، بوصف ذلك خطوة نحو تعزيز التعاون بين المنطقة الافريقية وغيرها من المناطق في قطاع الاغذية .

٣٨ - واعرب المجلس على تأييده للجهود التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة والتي تهدف الى زيادة الوعي الدولي بالازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها افريقيا وتشجيع تقديم المزيد من الدعم الدولي لها . كما اعرب عن تقديره لمبادرة الامين العام بحسم ازمة الاغذية في افريقيا ورحب بقيام الامين العام بتعيين السيد اديبايو اديدجي ممثلا خاصا له يتولى تنسيق عملية حشد الموارد من اجل اشد البلدان الافريقية تأثرا .

٣٩ - ولاحظ المجلس التوصية الواردة في المذكرة الخاصة التي قدمها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يوصي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لاستعراض تطورات هذه الحالة الطارئة اثناء دورتها التاسعة والثلاثين . كما سلم بالجهود والمبادرات التي قام بها مدير عام منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة والتوصية التي تقدم بها الى الامين العام بغرض حل ازمة الاغذية في افريقيا . واحساسا من المجلس بالقلق الكبير ازاء خطورة حالة الاغذية والزراعة التي تواجه المنطقة ، اعرب المجلس عن تأييده الكامل للاقتراح المذكور اعلاه ، فضلا عن تقديره لمبادرة الامين العام بشأن الازمة الافريقية .

Digitized by UNOG Library

التعاون الدولي لدعم الأهداف الغذائية

٤٠ - علق المجلس أهمية كبيرة على أنه في السنوات التي مضت منذ عام ١٩٧٤ ، قامت الوكالات المتعددة الأطراف بتنفيذ كثير من المقترحات المحددة التي تضمنتها قرارات مؤتمر الأغذية العالمي ، والمتعلقة بحالات الطوارئ والأمن الغذائي . وقد ذهبت هذه الوكالات الى أبعد من ذلك في بعض الحالات . وبادرت الوكالات الدولية أيضا ببذل جهود حثيثة من أجل توفير الموارد التقنية والمالية لمساعدة البلدان النامية على تحسين قطاعات الأغذية والزراعة لديها . وأعربت غالبية الوفود عن أسفها لأن الوكالات الدولية لم تكن حتى الآن على درجة كبيرة من الفعالية كمحافل من أجل المساعدة على ادخال اصلاحات تجارية واقامة بعض الأجهزة الدولية التي تعتبر ضرورية لانشاء نظام غذائي شامل أكثر استجابة . وأعربت بعض الوفود عن أسفها للتقدم البطيء نحو ابرام الاتفاقات التجارية الجديدة التي تعتبر ضرورية من أجل ظهور وضع غذائي عالمي أكثر استجابة .

دعم اجراءات الطوارئ والأمن الغذائي من جانب الوكالات المتعددة الأطراف

٤١ - تحسنت طرق مواجهة حالات الطوارئ بدرجة كبيرة . وأصبح نظام المعلومات الشامل والتحذير المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في موقف يسمح له بتحديد حالات النقص في الانتاج والأزمات الغذائية المحتملة . وأثبت الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الذي يديره برنامج الأغذية العالمي أنه أداة مرنة لحشد المساعدات في حالات الطوارئ . وقد تم تحقيق الرقم المستهدف له سنويا ، وهو ٥٠٠ ٠٠٠ طن منذ عام ١٩٨١ . وبلغ المستوى السنوي للمعونة الغذائية حوالي ٩ مليون طن في المتوسط خلال العقد ، أي أقل من الرقم المستهدف الذي حدده المؤتمر وهو ١٠ ملايين طن . وبالاضافة الى ذلك ، تأكدت معرفة الآثار العكسية المحتملة للمعونة الغذائية وبذلت الجهود للحد من هذه الآثار .

٤٢ - وأكد المجلس على الحاجة الى مواصلة الجهود الرامية الى تحقيق تكامل أفضل بين المعونة الغذائية وبين سياسات البلدان النامية وبرامجها . ويتم توجيه نسبة متزايدة من اجمالي المعونة الغذائية من خلال القنوات المتعددة الأطراف ، طبقا لما اقترحه المؤتمر . ومع هذا فقد أصبحت الحاجة الى المعونة الغذائية أكبر الآن مما كانت عليه منذ عقد مضى ، وتمثل مستويات المعونة الغذائية نسبة متضائلة من الاحتياجات المتزايدة من واردات الحبوب في كثير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض .

Digitized by UNOG Library

٤٣ - وكان هناك تفهم أفضل للعناصر التي تشكل الأمن الغذائي وطريقة تطبيقها ؛

(أ) تقوم منظمة الأغذية والزراعة الآن برهط كثير من أنشطتها البرنامجية الجارية بمفهوم متكامل للأمن الغذائي ، وتجتذب موارد خارجة عن الميزانية للمساعدة على جعل الشبكات الوطنية للأمن الغذائي تشغيلية ؛

(ب) وضع مجلس الأغذية العالمي الأمن الغذائي ضمن الاستراتيجيات الغذائية الوطنية ، وكذلك ضمن السياسات الدولية ؛

(ج) تعمل المعونة الغذائية الآن ، كما يديرها برنامج الأغذية العالمي ، كمورد للتنمية ، وكمصدر لتحويل الدخل ، وعادة لصالح الشعوب الأكثر احتياجا في البلدان الأكثر فقرا ؛

(د) ويقدم مرفق الحبوب التابع لصندوق النقد الدولي ، مع أنه لم يستخدم الا في مناسبات محدودة منذ انشائه في منتصف عام ١٩٨١ ، دعما لموازين المدفوعات في بلدان العجز الغذائي التي تواجه زيادات وقتية في تكاليف وارداتها من الحبوب .

الدعم التقني والمالي المتعدد الأطراف

٤٤ - اعطت الوكالات المتعددة الأطراف ، عند تخصيص الموارد ، أولوية عالية بشكل عام لهذا القطاع تفوق ما اعطته وكالات المساعدة الثنائية . كذلك تخصصت كثير من الوكالات الثنائية في اتخاذ تدابير متعلقة بزيادة الدخل وتشجيع العمالة وغيرها من التدابير المتصلة بمكافحة الفقر ، من أجل الوصول الى الجماعات التي تعاني من الجوع والحرمان المزمنين . وتعد تجربتها اضافة قيمة للالتزام المتجدد بالقضاء على الجوع وأشار الوزراء بصفة خاصة الى ما يلي :

(أ) مشاريع البنك الدولي التي مولت عن طريق قروض المؤسسة الانمائية الدولية ، والتي تهدف الى تقديم مدخلات بسيطة وتكنولوجيا زهيدة التكاليف لعدد كبير من المزارعين ؛

(ب) " الثورة الصحية " من أجل غذاء الأمهات والأطفال ، والرعاية الصحية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ؛

(ج) امكانيات المساعدة التقنية من جانب منظمة الأغذية والزراعة ، عن طريق سلسلة كبيرة من العلوم والبرامج والسياسات الزراعية ؛

(د) تطوير سياسة العمالة وخطط الأشغال العامة التابعة لمنظمة العمل الدولية ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) المشروع الفريد الذى وضعه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتصميم القدرات من أجل الوصول الى صغار المزارعين ، وفقراء الريف ؛

(و) قدرات التنسيق فيما بين القطاعات لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لكل من السياسات والبرامج على المستوى القطرى ؛

(ز) المصارف الانمائية الاقليمية التي كان لها دور قيادى في التطورات الغذائية والزراعية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ؛

وأشار المجلس الى الأهمية الاستراتيجية للموارد الوراثية النباتية المتصلة بتحقيق أهداف الأمن الغذائي ، ومما يذكر أنه تم اعتماد القرارين ٨٣/٨ و ٨٣/٩ في المؤتمر الثاني والعشرين لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن وضع مشروع دولي وتشكيل لجنة معنية بالموارد الوراثية النباتية . وطالبت وفود كثيرة بأن تلتزم جميع الحكومات بهذين القرارين .

مشاكل البلدان النامية المتعلقة بالتجارة والحصائل وعلاقتها بالأغذية

٤٥ - أعرب المجلس عن عميق قلقه لأن الكساد العالمي والأزمة المالية قد قضيا على احتمالات زيادة الأمن الغذائي بالنسبة للبلدان النامية وذلك بسبب ارتباطه ارتباطا وثيقا بالظروف التجارية والاقتصادية الشاملة .

٤٦ - وأكد الوزراء على ما للبيئة الزراعية الدولية من أثر هام على التنمية وحصائل التصدير في كثير من البلدان النامية . ورأوا أن تزايد القيود على الاستيراد وزيادة دعم الصادرات قد ساهما في عدم استقرار السوق الدولية وزيادة التشوهات في عملية تخصيص الموارد في البلدان المتقدمة والنامية . وينبغي على جميع البلدان أن تدلل على ارادتها السياسية اللازمة وذلك عن طريق الامتناع عن وضع العقبات الجمركية أمام الواردات الزراعية ، وبخاصة تلك التي تأتي من البلدان النامية . كما يتعين على البلدان المصدرة أن تحد من عمليات دعم الصادرات والممارسات المشابهة والتي قد تؤدى الى عرقلة التجارة وبخاصة تجارة البلدان النامية .

٤٧ - واتفق المجلس على قيمة التجارة الأكثر انفتاحا وأكد على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لعملية تقديم المعونة من أجل اجراء عمليات تصحيح أكثر اتساقا في سياسات التجارة وما يتصل بها من تسويات هيكلية للبلدان التجارية الرئيسية . وهناك ضرورة لاجراء مفاوضات تجارية متجددة بهدف تخفيض الممارسات الحمائية وزيادة حصائل البلدان النامية من الصادرات . وأكد الوزراء على أنه ينبغي أن يواصل مجلس الأغذية العالمي جهوده من أجل حشد الارادة السياسية الضرورية سعيا وراء اجراء مثل هذه المفاوضات في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية (غات) والمفاوضات في المحافل الأخرى .

Digitized by UNOG Library

٤٨ - وأكد المجلس من جديد الموقف الذى يتخذه في مواجهة استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي . وفي هذا الصدد طلبت غالبية الوفود أن يتم على الفور اعادة انشاء حصة السكر الخاصة بنيكاراغوا وذلك طبقا لقرار الأطراف المتعاقدة في مجموعة غات الذى اعتمد في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٤ . وقد طلب الى رئيس مجلس الأغذية العالمي أن يتخذ خطوات في هذا الاتجاه . كما ينبغي زيادة الجهود بغرض تحقيق توازن أفضل بين السياسات الاقتصادية المحلية للبلدان المتقدمة وفرص السوق المحسنة والأمن الغذائي للمناطق النامية .

٤٩ - وشدد عدد كبير من الوفود على ما للشركات متعددة الجنسيات التي تضطلع بالنشاط الزراعي من أهمية كبرى فيما يتعلق بالانتاج الزراعي والاتجار في منتجات الأغذية ، كما شددوا على الحاجة الى مواءمة أنشطة هذه الشركات ، بقدر ما يمكن ، مع مصالح البلدان النامية وخططها الانمائية . وأعادوا كذلك الى الأذهان أنه من الضرورى تحقيق تقدم في صياغة مدونة لقواعد السلوك تلتزم بها الشركات عبر الوطنية ، وعلى أهمية الاستمرار في دراسة أنشطتها .

Digitized by UNOG Library

التزامات توفير الموارد للأغذية والزراعة

٥٠ - أعرب المجلس عن قلقه من انه بالاضافة الى الصورة الكئيبة للتجارة التي تعاني منها البلدان النامية منذ عام ١٩٨٠ ، فانه يبدو أن هناك تدهورا في التفاهم الدولي لعام ١٩٧٤ المتعلّق بزيادة المساعدات المالية من أجل تدعيم القطاع الزراعي في المناطق النامية .

٥١ - ولاحظ المجلس مع التقدير أن القوة الدافعة لمؤتمر الأغذية العالمي قد أدّت الى مضاعفة الموارد الخارجية ، بالقيمة الحقيقية ، للأغذية والزراعة . فقد زادت الاستثمارات الداخلية للقطاع زيادة حادة في كثير من البلدان خلال السبعينات . كما لعبت وكالات التمويل المتعددة الأطراف دورا هاما ومبتكرا في هذه العملية ، وأدت المساعدات المقدمة منها الى تشكيل السياسات الانمائية وكذلك تحقيق كثير من النتائج الهامة التي تحققت في مجال انتاج الأغذية وتوزيعها .

٥٢ - وكانت هناك اشارة خاصة من جانب المجلس الى التقرير الذى أعدته ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بناء على طلب مجلس الأغذية العالمي بعنوان " تقييم عالمي لتدفقات الموارد من خلال منظومة الأمم المتحدة الى قطاع الأغذية والزراعة " . استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٧/١٩٨٣ . وأشاد الوزراء بالتقرير باعتباره مساهمة قيّمة في مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٥٣ - واستعرض المجلس النتائج الرئيسية للتقرير ولاحظوا انه منذ ١٩٧٤ زاد المجتمع الدولي من التزاماته فيما يتعلّق بالموارد وعمليات الصرف وذلك استجابة لاتفاق الآراء الذى تحقق في مؤتمر الأغذية العالمي . فقد زادت تدفقات الموارد لقطاع الأغذية والزراعة من خلال منظومة الأمم المتحدة خلال الأعوام من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ بمعدّل جيّد بلغ ١٣ر٧ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية . ومع ذلك ظل حجم تدفقات الموارد ، سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف ، أقل من الاحتياجات المسلّم بها على نطاق واسع . وبالاضافة الى ذلك فان هناك انخفاضا في معدّل نمو الالتزامات للأغذية والزراعة مما سيكون له بالتبعية تأثير على عمليات الصرف في المستقبل القريب .

٥٤ - ولا يكفي الحجم الاجمالي للمعونة الحالية لتحقيق الأهداف الغذائية العالمية المتفق عليها . فقد انخفضت المعونة المقدّمة للأغذية والزراعة في العامين الأخيرين . كما انخفضت المعونة الثنائية للقطاع . ولا يسمح تجديد الموارد بمبلغ ٩ بلايين من دولارات الولايات المتحدة للمؤسسة الانمائية الدولية بتحقيق زيادة ملموسة في المعونة التي تقدم لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ، وبخاصة في افريقيا ، وكذلك الحال بالنسبة للمستوى الحالي للتعهدات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأكد الوزراء بشدة على الحاجة الى تعديل الاتجاه النزولي للمعونة لقطاع الأغذية والزراعة وزيادته ، من خلال جميع القنوات ، ليصل الى مستويات كافية .

Digitized by UNOG Library

٥٥ - وأظهرت المفاوضات المتعلقة بالتجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولا سيما بين منظمة البلدان المصدّرة للنفط (الأوبيك) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتائج مثبطة للغاية حتى الآن . اذ لم تف بعض البلدان بالتزاماتها في نطاق التجديد الأول للموارد . وأكد الوزراء على الاسهام القيّم للغاية الذي يقوم به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في حملة القضاء على الجوع . وناشد عدد كبير من الوفود البلدان الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن :

(أ) تقوم جميع البلدان بالوفاء بالتزاماتها في نطاق التجديد الأول للموارد في أسرع وقت ممكن ؛

(ب) أن تعلن جميع البلدان من جميع الفئات مستوى مساهماتها دون أية اشارة الى النسبة المئوية للحصص حتى يتمكن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من مواصلة نشاطاته بمستوى كاف في نهاية السنة الحالية ؛

(ج) أن يطلب الى مجلس الأغذية العالمي استخدام مساعيه الحميدة من أجل الانتهاء من التجديد الثاني للموارد في وقت مبكّر .

وأشار بعض الوفود الى أهمية قضية توزيع الأعباء فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان الأوبيك .

٥٦ - ونظر المجلس بايجابية في توصية المدير التنفيذي القائلة بأن البلدان المانحة تستطيع تخصيص المزيد من تدفقات المعونة التي تقدمها من أجل التشجيع على تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ويوضّح تقييم العقد الماضي انه من أجل احراز تقدم بالنسبة لمشاكل الأغذية ينبغي أن تقوم الحكومات بتجديد أولوياتها المتعلقة بالاستثمار الزراعي عند تخصيص مواردها المحلية ، كما ينبغي أن يكون لديها المرونة الكافية من حيث الموارد بما يمكّنها من تلبية احتياجات الاستهلاك الضرورى والاحتياجات الاستثمارية ، وذلك عند قيامها بزيادة الحوافز من أجل زيادة الانتاج في المناطق الريفية . ولن تتمكن كثير من بلدان الدخل المنخفض من تحقيق هذه المرونة دون زيادة في المعونة .

٥٧ - ومن الضرورى أن يتم تقديم المعونة والاستثمارات الاضافية للأغذية والزراعة من خلال الوكالات القائمة ، سواء منها المتعددة الأطراف أو الثنائية ، وذلك لتحقيق الجهود الجارية بطريقة أكثر فعالية . وأوصى المدير التنفيذي بزيادات في الموارد الخارجية لا تقل عن ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة خلال خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٨٦ ، بنسب متساوية تقريبا لبرامج المعونة الغذائية والمساعدات التقنية والرأسمالية . فهناك تكامل كبير بين هذين الشكلين من أشكال المعونة .

Digitized by UNOG Library

٥٨ - وتكمن فائدة هذا النهج في انه يعتبر بمثابة خطوة رئيسية في مجال اعادة توجيه استخدامات برامج المعونة الغذائية ، طبقا لما انتهى اليه الوزراء في الاجتماع التاسع لمجلس الأغذية العالمي ، اذ أن ذلك من شأنه أن يقلل من خطر حدوث خلل في السوق كما انه يعطي أملا واقعيا في الانهاء التدريجي للمعونة الغذائية عندما تسفر عمليات اصلاح السياسات وما يتصل بها من استثمارات عن زيادة انتاج الأغذية .

٥٩ - وسوف تحتاج الاجراءات التنفيذية لاستخدام برامج المعونة الغذائية من أجل تدعيم الاستراتيجيات والبرامج الغذائية في بلدان نامية معينة الى مزيد من البحث من حيث احتياجات كل بلد على حدة . وفي حين أن كثيرا من برامج المعونة سيكون لها أثرها على موازين المدفوعات والميزانيات الوطنية على حدّ سواء ، فان الموارد الاضافية لعملية تصحيح السياسات الغذائية انما تربط تطبيق برامج المعونة الغذائية ربطا مباشرا بأهداف قطاع الأغذية ، وبخاصة ما يتصل منها بحوافز المنتجين وأهداف الاستهلاك .

٦٠ - وازداد الاعتراف على الصعيد الوطني بالحاجة الى مزيد من التكامل بين جوانب المعونة التقنية والمالية والغذائية وتوخي قدر أكبر من المرونة وقابلية المبادلة في تطوير الأنواع المختلفة من المعونة . وكلما قامت البلدان النامية بتدعيم اطار سياساتها ظهر أساس محسّن للزيادة التدريجية في مستوى برامج المعونة . ومن الضروري أن تظل قوة الدفع من أجل حصول تفاهم أفضل واتخاذ اجراءات أكثر مرونة للتعاون في السنوات القادمة .

التحدى المتزايد أمام التنسيق والتعاون

٦١ - أكد المجلس أن الالتزام بالقضاء على الجوع وسوء التغذية لا ينطوى فقط على تقديم المعونة المستمرة والمتزايدة للبلدان التي تواجه مشاكل غذائية متزايدة التعقيد ، ولكن أيضا على ادخال التحسينات على نوعية التعاون الدولي وادخال التغييرات في الهياكل الوطنية التي تتولى عملية صنع القرارات .

٦٢ - وهناك ادراك متزايد من جانب الحكومات للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاكل الأغذية والجوع . وتؤكد الاستراتيجيات الوطنية أن هدف القضاء على الجوع يتخطى الحدود القطاعية . وقد بدأت كثير من الحكومات في توسيع عملية تطوير سياسات الأغذية بحيث تتعدى القطاع الزراعي ، حيث أخذت في تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية ، بهدف الوصول بمزايا التغذية والتنمية الى الحد الأقصى . ويشترك وزراء الزراعة والتخطيط والمالية والتجارة والعمل بصورة متزايدة في استعراض السياسات الوطنية من أجل تلبية الأهداف المتعلقة بالأغذية ومحاربة الجوع .

٦٣ - ولاحظ المجلس أن هذه التغييرات الوطنية لم تنعكس بعد انعكاسا كاملا على النظام الدولي للتعاون الانمائي . اذ لا يزال التنسيق بين الوكالات المتعددة الأطراف في

Digitized by UNOG Library

الميدان وفي مقارها الرئيسية من القضايا التي تشغل بال المجلس . وفي هذا الاطار بحث المجلس أيضا تفاعل تلك الوكالات مع البرامج الثنائية والمنظمات غير الحكومية والجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية .

٦٤ - ولاحظ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، أن الجهود الرامية الى تنسيق الأنشطة المتصلة بالأغذية والجوع التي يضطلع بها النظام المتعدد المراكز والمتعدد الأطراف قد ركّزت أساسا على وكالات الأغذية الرئيسية . الا أن المشكلة الحقيقية للتنسيق لا تكمن فقط في وكالات الأغذية ذاتها ولكن أيضا في الأهداف المختلفة وتوجيهات سياسات الوكالات التي لا تعنى بالأغذية ، وبخاصة المؤسسات المالية . اذ أن تعدد النصائح التي تقدمها الوكالات الخارجية المختلفة قد يزيد من صعوبة مهمة الحكومات الوطنية في مجال تحقيق الترابط والفعالية في تنفيذ سياساتها .

٦٥ - وسلّم المجلس بأن هناك حاجة الى مزيد من المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية في هذا الحوار وفي بذل جهد دولي تعاوني أكثر تنسيقا .

٦٦ - نحن الوزراء :

(أ) نؤكد أن مشكلة الجوع لا يمكن أن تعزى الى عدم قدرة البشر على انتاج أغذية تكفي الجميع ؛ فالجوع هو ظاهرة من صنع الانسان الى حدّ بعيد ؛ وقد حدثت نتيجة لخطأه أو اهماله ، وستظل قائمة الى الأبد اذا تراخى في حلّها ، ولن تحلّ الا اذا صمم على القضاء عليها ؛

(ب) نؤكد أن أهم عمل مفرد يتعين على مجلس الأغذية العالمي أن يضطلع به في السنوات المقبلة هو الحفاظ على الثقة في أن الجوع يمكن القضاء عليه في عصرنا . وتحقيقا لهذا الهدف فان مجلس الأغذية العالمي مسؤول عن أن يرصد باستمرار ، وأن يضع تقديرات دقيقة ، ويشخّص بعناية ، ويواصل الدعوة الى اتباع نهج جديدة من أجل حلّ مشاكل الجوع في العالم ؛

(ج) وباعتبارنا أعضاء في مجلس الأغذية العالمي - وهو الأداة التي أوجدها المجتمع الدولي الذى التقى في الجمعية العامة للأمم المتحدة - فاننا نلتزم بالاستمرار في العمل كقوة حافزة للقيام بأعمال منسقة من جانبنا جميعا في شنّ حملة مستمرة من أجل القضاء على أسباب الجوع ، وبأن نظل حماة روح مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ ؛

(د) نقترح على المجلس الاقتصادى والاجتماعي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن افريقيا . ونظرا لخطورة الحالة ينبغي أن تعقد هذه الدورة على الفور قبل أو بعد الدورة العادية القادمة للجمعية العامة ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) ندعو المجتمع الدولي الى الالتزام مجددا بالقضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن لا يتجاوز نهاية القرن واستكمال الأعمال غير المنجزة لتحقيق الغايات التي حددها مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤.

الحواشي

(١) انظر A/CONF.65/20 (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.II.A.3).

Digitized by UNOG Library

الجزء الثانـــي

أعمـــال المجلـــس

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت الدورة الوزارية العاشرة لمجلس الاغذية العالمي في مقر لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا ، في اديس ابابا ، في الفترة من ١١ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وقد سبق الدورة اجتماع تحضيري عقد في روما ،في الفترة من ٣٠ نيسان/ابريل الى ٣ ايار/مايو ١٩٨٤ . وكان الغرض من الاجتماع استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ،وتحديد اتجاهات العمل اللازم في المستقبل للقضاء على الجوع وسوء التغذية ، وهو الهدف الرئيسي للمؤتمر .

٢ - وعند الافتتاح الرسمي للدورة أعرب الرفيق مانغستو هايلي ماريام رئيس المجلس الاداري العسكري المؤقت ولجنة تنظيم حزب شعب اثيوبيا العامل ، والقائد العام للقوات المسلحة الثورية لاثيوبيا الاشتراكية ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية عن ترحيبه بالمندوبين . واكد الرئيس مانغستو هايلي ماريام على مغزى الدورة الوزارية العاشرة ،وأشار الى ان موضوع الاستعراض والتقييم الذي يدور حوله الاجتماع سوف يتيح للوزراء فرصة صياغة توصيات من اجل اتباع سياسات والقيام بأعمال أكثر حكمة في المستقبل . ولاحظ أن مشكلة الجوع وسوء التغذية التي تواجه العالم لا تزال خطيرة بشكل يبعث على القلق . واليوم لا يجد مئات الملايين من الناس ما يكفيهم من الغذاء ، ونتيجة لهذا اصبحت قطاعات كبيرة من البشر معرّضة للأمراض . وتعد مشكلة الاغذية الافريقية مشكلة حرجة بشكل خاص ، ويقوم اقتصاد معظم البلدان الافريقية على القطاع الزراعي وهو قطاع ضعيف ومتخلف ، ويفتقر الى الدراية العلمية ، والتكنولوجيا الملائمة ،ورأس المال اللازم للنهوض بالتنمية .

٣ - وقال ان هناك من لا يريد من الشعوب الافريقية الشقيقة أن تتعاون فيما بينها لحل مشاكلها الخاصة . وقد أدى هذا ، فضلا عن الحركة المستمرة للسكان الريفيين لتجنب آثار زحف الصحراء ،الى ظهور ١٠ ملايين لاجئ في افريقيا . واضاف ان الأزمة الاقتصادية الدولية اصابت الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية ككل ، وأشار بصفة خاصة الى انخفاض اسعار سلع التصدير الزراعية لدرجة ان الاسعار التي يتم الحصول عليها لا تكفي في بعض الأحيان لتغطية تكاليف الانتاج ، والى الاسعار الدولية المتزايدة للمنتجات الصناعية. وحث الرفيق مانغستو هايلي ماريام المندوبين على ايلاء أولوية في الاهتمام لحل مشاكل الاغذية ، وسلّم بأنه لا يمكن ان يكون هناك حل سريع لمثل هذه المشاكل المستمرة والمزمنة . واسترعى اهتمام المندوبين الى التناقض بين الفوائض الغذائية الموجودة في بعض المناطق

Digitized by UNOG Library

وحالات نقص الاغذية في مناطق اخرى . واقترح على هذه الدورة الوزارية : أن تستكشف طرق ووسائل ايجاد تعاون دولي لتحسين توزيع الاغذية لصالح الجوعى ؛ وان توصي بوضع نظام للاسعار الزراعية من اجل البلدان النامية بحيث يشجع المنتجين ويرتبط بالسوق الدولية ؛ وان تحدد مجالات للتعاون المتكامل فيما بين البلدان النامية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ؛ وأن تقدم المشورة والتشجيع لاعتماد استراتيجيات غذائية ضمن خطط التنمية الوطنية لتحقيق أهداف الانتاج والاستهلاك ولا سيما في افريقيا .

٤ — ووجه الامين العام للامم المتحدة رسالة الى الدورة الوزارية العاشرة سلمها السيد اديبايو اديدجي ممثله الخاص بشأن الازمة في افريقيا . ولاحظ الامين العام ان الاهداف التي وضعها مؤتمر الاغذية العالمي تصلح للوقت الحاضر مثلما كانت صالحة في عام ١٩٧٤ . وقال ان المجتمع الدولي يتطلع الى التوجيه الوزارى من مجلس الاغذية العالمي فيما يتعلق باتجاهات العمل في المستقبل من اجل القضاء على الجوع . وأشار الى سجل انجازات المجلس خلال العقد الماضي ، ووصفها بأنها على جانب كبير من الاهمية . وأكد أن التوصيات التي تقدم بها مجلس الاغذية العالمي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والى الجمعية العامة اسهمت اسهاما كبيرا في زيادة الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية ، ووضع قضايا الاغذية في مكان الصدارة بجدول أعمال المؤتمرات الدولية .

٥ — وأكد الامين العام ان ملايين كثيرة من الرجال والنساء والاطفال في البلدان النامية لا تزال تعاني بصورة مؤسفة من الجوع وسوء التغذية . وأشار بصفة خاصة الى الحالة الغذائية الخطيرة في افريقيا ، ولاحظ انه من الانسب للمجلس أن يركز اهتمامه في هذه الأزمة في دورته العاشرة . وقال انه استرعى في كانون الثاني /يناير من هذا العام اهتمام المجتمع الدولي الى الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في افريقيا ، عندما أكد على الحاجة الى دعم دولي لمساعدة البلدان الافريقية على مواجهة هذه الحالة الطارئة . وأكد في الوقت ذاته على الحاجة الى استعادة خطى التنمية في البلدان الافريقية والاسراع بها . وقال الامين العام انه يتابع هذه الجهود بالتشاور الوثيق مع ممثلي الحكومات الافريقية ، والجهات المانحة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المختلفة في منظومة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، استرعى اهتمام المندوبين الى المبادرة التي قام بها المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة لصالح تلك البلدان الافريقية المهددة أكثر من غيرها بنقص الاغذية ، والى المذكرة الخاصة بشأن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، والتي أعدها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ايار/مايو ١٩٨٤ لتقديمها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والى منظمة الوحدة الافريقية . وأشار الى اتفاق الآراء الذى عبّرت عنه خطة عمل لاغوس بشأن الحاجة الى اتخاذ تدابير متكاملة لتحسين حالة الاغذية والزراعة .

٦ — وقال الامين العام انه يعتزم ان يواصل بنشاط ، مع وزراء مجلس الاغذية العالمي

Digitized by UNOG Library

جهوده الشخصية من اجل زيادة الوعي الدولي بالحالة في افريقيا ، والدعوة الى تقديم دعم اضافي لتعزيز البرامج والمشاريع القائمة ، ولاحظ ان المهام التي تواجه المجتمع الدولي بأسره في السنوات المقبلة هي مهام جسيمة . وأشار بصفة خاصة الى الحاجة الى تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية الى تذليل مشاكل الجوع وسوء التغذية ، واسترعى اهتمام المندوبين الى المساعدات الرأسمالية والتقنية والغذائية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية . ودعا الى الاستمرار في دعم النظام الدولي ومؤسساته ، والى زيادة التنسيق فيما بينها . وقال ان دعم النظام الدولي يجب ألا يفتر . وأشار الى أهمية عمليات تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بموارد كبيرة وفي الوقت المناسب ، وهو ما يمثل دعما جوهريا للجهود وعمليات التصحيح التي يتم الاضطلاع بها على المستوى الوطني ، لاسيما من جانب البلدان ذات الدخل المنخفض . وأكد لوزراء المجلس ان هيئة الامم المتحدة ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، سوف تنتظر بشغف نتائج هذه الدورة .

٧ — وتحدث السيد يوجين ف . هويلان ، رئيس مجلس الاغذية العالمي ووزير الزراعة الكندي ، فذكر المندوبين بأن امامهم واجبا حددته الامم المتحدة ، وهو الابقاء على روح مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ . وشكر الرئيس في كلمته الافتتاحية حكومة وشعب اثيوبيا على توجيه الدعوة الى المجلس لعقد دورته الوزارية العاشرة في اديس ابابا . واستطرد قائلا ان الوظيفتين الرئيسيتين لمجلس الاغذية العالمي هما تشجيع الآخرين على توجيه مزيد من موارد العالم نحو الاغذية والحياة ، وبعيدا عن الحرب والهلاك ، والمساعدة على تنسيق سياسات الوكالات المعنية بالأغذية في اسرة الامم المتحدة . وقال انه واثق من احراز تقدم في كلا الاتجاهين . وأعرب الرئيس عن امله في أن تعبّر مداولات الوزراء عن تجدد الالتزام بصورة حقيقية ، وأشار الى انه شعر بالانزعاج من اتجاه انفاق المعونة المتعددة الاطراف من جانب البلدان المتقدمة . وقال انه من المهم البت في طرق تحسين أداء وادراك الوكالات المتعددة الاطراف ، ولاحظ أن هذا جانب هام من عملية المحافظة على قوة الدفع من اجل الحصول على مزيد من المساعدات الانمائية .

٨ — وقال انه اذا استمرت المستويات الحالية للمساعدة ، فان تزايد عدد السكان وارتفاع تكاليف انتاج الاغذية ، واشتداد تيار النزعة الحمائية التجارية يوحي بأن المجتمع الدولي لن يتوقف في مكانه فحسب ، بل انه في الواقع سيتراجع . وأشار الى أنه اصبح لزاما على وزراء المجلس ان يعملوا على تحويل هذا الاتجاه الى مسار عكسي .

٩ — واقترح الرئيس ان تنظر الوفود في طريقة يمكن بواسطتها بذل جهود اكثر تركيزا ، ورفع المستوى العام لدعم زيادة الانتاج . وأشار الى المكاسب الهائلة التي تحققت في مجال الانتاج في آسيا وفي اوروبا وكذلك في البلدان التقليدية المصدرة للحبوب ، مثل الولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة وكندا واستراليا والارجنتين . ولاحظ أن هناك قدرة مؤكدة على انتاج كميات من الاغذية تكفي لاطعام كل فرد ، ومع هذا يوجد اليوم أعداد من الناس المعرّضين لسوء التغذية يعادل على الاقل ما كان موجودا في عام ١٩٧٤ ، أي ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون نسمة . وقال انه من الواضح ان تقدما ضئيلا للغاية قد تحقق في ميدان توزيع الاغذية على أشد الناس فقرا . واقترح على المجلس ان يوجه اهتماما اكبر الى القضايا المتصلة بتحسين امدادات الاغذية لجميع شعوب العالم ، وطلب من وزراء المجلس أن يتصدوا بأمانة للحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف في طريق الوصول الى الاغذية . واقترح في هذا الصدد ان يستعرض المجلس بعض المسائل الشائكة مثل سياسات تسعير الاغذية المحلية ، وأن تنفذ برامج من شأنها تشجيع الانتاج دون أن تسبب صعوبات خطيرة للفقراء . وطالب بدور اكثر ايجابية وأكثر فعالية لمجلس الاغذية العالمي ، بحيث يمكن أن يؤدي الى بيئة تجارية أفضل للمنتجات الزراعية ، وأشار الى انه ينبغي للمجلس ألا يغتصب سلطة مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة أو المجلس الدولي للقمح ، ولكن من الملائم ان يعبّر المجلس عن رأيه في جميع المسائل المتصلة بالأغذية . ووجه كلمة تحذير فيما يتعلق بالآثار السلبية الكامنة في المعونة الغذائية ، وحث الوزراء على استجماع الشجاعة لأن يعلنوا عن رأيهم بشأن هذه المسألة عند الاقتضاء . وأضاف ان المعونة الغذائية ليس لها ما يبررها الا في حالات الطوارئ وعندما تستخدم كأداة للتنمية .

١٠ — وتلا امين مجلس الاغذية العالمي رسالة من السيد فرنشسكو ميربنو راباغو، الرئيس السابق للمجلس . وأعرب السيد راباغو عن تقديره لكرم الضيافة الذي قدمته حكومة وشعب اثيوبيا بعقد الدورة الوزارية العاشرة في اديس ابابا . كما اعرب عن تقديره للعمل الذي انجزته الامانة أثناء فترة رئاسته ، وأعرب عن امله في ان تكون النتائج التي يتم التوصل اليها اثناء الدورة نتائج ايجابية ، في الوقت الذي يجب فيه على العالم أن يواصل العمل لمجابهة مشاكل الجوع وسوء التغذية .

١١ — وأشاد السيد بيترو. أونو ، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بحكومة وشعب اثيوبيا لاستضافة هذا الاجتماع الهام . وعند استعراض الاهداف التي وضعها مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ قال انه يرى أن الاهداف والغايات المتوخاة لم تتحقق . واضاف ان الحالة أصبحت أسوأ في عام ١٩٨٤ ، لا سيما في افريقيا ، وأشار الى خطة عمل لاغوس ، ولاحظ توافق الآراء عند صياغة هذه الخطة بوضع الاغذية عن قصد في فصلها الاول . وقال ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية عبّروا بحق عن الأهمية الحقيقية الواضحة لموضوع الاغذية ، كما ظهر في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر القمة . وأضاف انه ينبغي فهم الخطة على انها نهج متكامل نحو المشاكل الاقتصادية الافريقية ، ولاحظ ان جميع القطاعات الاخرى تعامل من حيث مساهمتها أولا وقبل كل شيء في انتاج الاغذية وتوفيرها .

Digitized by UNOG Library

١٢ــ وأكد أنه يجب ألا يسمح قط للمعونة الغذائية بأن تصبح عاملا دائما من عوامل البقاء ، وأعرب عن قلقه ازاء التقارير المختلفة التي ترد الى المنظمات الدولية بشأن المعونة الغذائية التي تقدم لافريقيا . وقال ان ما تحتاج اليه البلدان الافريقية بصورة ماسة هي المساعدات التكنولوجية والمالية لتحسين مشاريعها الخاصة بالمساعدة الذاتية والرامية الى انتاج وتوفير الاغذية لاطعام سكانها المتزايدين . كما اشار الى انه يجب على البلدان الافريقية أن تعيد ترتيب شؤونها الداخلية وان تتبع بصفة خاصة حوافز سياسية ملائمة من اجل الاغذية والزراعة . وقال الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في ختام كلمته ، انه ينبغي للبلدان المتقدمة وللمجتمع الدولي ، لمصلحة الحفاظ على السلم العالمي ، ان تساعد في تنمية البلدان الافريقية لتصبح بمثابة شريكات تجارية في اقتصاد عالمي لا يقبل التجزئة .

١٣ــ واستعرض رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دور الصندوق ووظائفه منذ أن أنشأه مؤتمر الاغذية العالمي . ولاحظ ان العناصر الرئيسية في الولاية الممنوحة للصندوق هي مساعدة البلدان النامية في جهودها من اجل انشاء قاعدة لانتاج الاغذية تستطيع أن تساير النمو السكاني ، ووضع نظام متكافئ لتوزيع الاغذية ، ووضع نهج لمكافحة الفقر وبالتالي تخفيف الجوع وسوء التغذية . وقال ان نشاط التزامات الصندوق قد تضاءل نتيجة لانخفاض مدفوعات بعض الجهات المانحة . واضاف ان المناقشات والمفاوضات التي جرت بشأن التجديد الثاني لموارد الصندوق لم تكن مقنعة ، ولاحظ ان القضية الرئيسية تتعلق بتقسيم الاعباء بين المانحين . وقال انه لا توجد عمليا أية موارد متاحة يمكن الالتزام بها لعام ١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

باء ـ أعضاء المجلس

١٤ـ يتكون المجلس في الوقت الحاضر من ٣٦ دولة ، هي :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية**
اثيوبيا **
الارجنتين***
استراليا**
اكوادور **
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) **
الامارات العربية المتحدة **
ايطاليا***
باكستان***
بنغلاديش**
بوتسوانا *
بوروندى ***
تايلند *
جمهورية افريقيا الوسطى ***
جمهورية تنزانيا المتحدة *
الجمهورية الديمقراطية الالمانية**
شيلي ***
الصين*
العراق***
غامبيا*
غانا **
فرنسا***
فنزويلا **
فنلندا***
كندا *
كولومبيا *
المغرب ***
المكسيك*
نيجيريا **
نيكاراغوا **
الهند *
هنغاريا ***
الولايات المتحدة الامريكية*
اليابان ***
يوغوسلافيا *
اليونان *

---

* تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .
** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .
*** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

جيم ــ الحضــور

١٥ــ حضر كل أعضاء المجلس ما عدا الامارات العربية المتحدة واكوادور وجمهورية افريقيا الوسطى .

١٦ــ وبالاضافة الى ذلك مثلت الدول والمنظمات التالية :

الدول غير الاعضاء في المجلس

اسبانيا	زائير
اسرائيل	زامبيا
اندونيسيا	زمبابوى
انغولا	ساحل العاج
اوغندا	السودان
ايران	السويد
بلجيكا	سويسرا
بلغاريا	سيراليون
بنن	غابون
بولندا	غينيا
تركيا	غينيا الاستوائية
تشاد	الفلبين
تشيكوسلوفاكيا	فييت نام
جامايكا	الكاميرون
الجماهيرية العربية الليبية	الكرسي الرسولي
الدانمرك	كوبا
رواندا	الكونغو
رومانيا	كينيا

Digitized by UNOG Library

ليبريا	موزامبيق
ليسوتو	النرويج
مصر	النمسا
ملاوى	النيجر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	

الامم المتحدة

الامم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

برنامج الامم المتحدة الانمائي

برنامج الاغذية العالمي

صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة

اللجنة المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الوحدة الافريقية للاغذية والتغذية

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Digitized by UNOG Library

المنظمات الحكومية الدولية

مصرف التنمية الافريقي
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل
مركز التنمية الريفية المتكاملة لافريقيا
امانة الكومنولث
منظمة مكافحة الجراد الصحراوى في شرقي افريقيا
الاتحاد الاقتصادى الاوروبي
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادى
منظمة المؤتمر الاسلامي
صندوق الاوبك للتنمية الدولية

المنظمات غير الحكومية

المائدة المستديرة للطاقة الزراعية
منظمة البهائيين الدولية
مؤسسة الجوع الكندية
كاريتاس الدولية
جمعية الاغاثة والتنمية المسيحية
دائرة الاغاثة الكاثوليكية
الخدمات العالمية الكنسية/الاغاثة العالمية اللوثرية
كنيسة ميكانا يسوع الانجيلية
لجنة أصدقاء العالم للتشاور
التحالف التعاوني الدولي
لجنة المحلفين الدولية

Digitized by UNOG Library

لجنة الصليب الاحمر الدولية
المجلس الدولي للوكالات الطوعية
العمل المشترك بين الاديان من اجل العدالة الاقتصادية
جامعة ولاية ايوا
رابطة جمعيات الصليب الاحمر
الاتحاد العالمي اللوثرى
زملاء مينونيتا للتنمية الاقتصادية
معونة الكنيسة النرويجية
اوكسفام
لجنة الاغاثة والتأهيل
جمعية التنمية الدولية
مجلس الكنائس العالمي
الاتحاد العالمي لنقابات العمال
المنظمة العالمية لحركة الكشافة
الجمعية البيطرية العالمية

دال ـ أعضاء المكتب

١٧ـ حضر أعضاء مكتب المجلس التالية اسماؤهم :

الرئيس : السيد يوجين هويلان (كندا)

نائبا الرئيس : السيد سايهو سابالي (غامبيا)

السيد كارل فردريش جيبارت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

المقرر : السيد راج رحمن (بنغلاديش)

١٨ـ وفي حال غياب الموظفين المنتخبين ، يقوم السيد راج رحمن ممثل بنغلاديش والسيد هسبرتو كاريون ممثل نيكاراغوا بوظائف نائبي الرئيس .

Digitized by UNOG Library

هاء ـ جدول الأعمال

١٩ ـ أقر المجلس جدول الاعمال التالي (WFC/1984/1) للدورة :

١ ـ افتتاح الدورة واقرار جدول الاعمال

٢ ـ استعراض التقدم المحرز في سبيل القضاء على الجوع ، ١٩٧٤ـ١٩٨٤

٣ ـ استراتيجيات الاغذية في افريقيا ، واستعراض التنسيق بين الوكالات

٤ ـ تجديد التعهد بالقضاء على الجوع

٥ ـ البرنامج المقبل للمجلس وغير ذلك من الاعمال

٦ ـ تقرير المجلس الى الجمعية العامة

واو ـ الوثائق

٢٠ ـ ترد الوثائق التي عرضت على الدورة في المرفق ألف من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

استعراض التقدم المحرز في سبيل القضاء على الجوع ، ١٩٧٤-١٩٨٤

٢١ ـ استهل المدير التنفيذى لمجلس الأغذية العالمي مناقشة هذا البند من جـــدول الأعمال ، فاستعرض الدروس الرئيسية المستخلصة من تقييم المجلس للتقدم المحرز خـــلال العقد الماضي . ولاحظ أن التجربة تبين أن زيادة الانتاج تنجم عن توافر الحوافز للمنتجين وأن الاستجابة للعرض لا تخضع للعقائد السياسية . وكشف التقييم أيضا أن حل مشاكـــل الأغذية يتطلب اتباع سياسات وبرامج ، اذ لا تكفي المشاريع وحدها ؛ وأنه لابد من توفـــير موارد كافية لبلوغ أهداف الاستهلاك وما يتصل به من استثمارات ولاسيما في المناطق الريفية ؛ وأن التوسع في تقديم المعونة الغذائية اجراء مناسب اذا وضع في اطار الاستراتيجيـــات الوطنية لقطاع الأغذية التي تعزز عملية اعادة توجيه السياسات الغذائية ؛ وأن الأهداف في السياسات الزراعية وفي التجارة في كل من البلدان المتقدمة والنامية يجب أن تعدل بغيـــة الحد من الجوع ؛ وأن السياسات الاقتصادية المحلية الفعّالة ، الى جانب استقرار الأحوال الاقتصادية الدولية ، تعتبر أمورا جوهرية ؛ وأن الوكالات الدولية ، بصفة عامة ، أدت دورا جيدا في تنفيذ المهام ذات الصلة بالأغذية حيث كانت السياسات والبرامج الحكومية متماسكة بصورة معقولة .

٢٢ ـ وواصل يقول انه اذا كانت الجهات المانحة على استعداد لتقديم مساعدات ملموسة الى البلدان لاجراء تعديلات في السياسات الغذائية ، بما في ذلك تحسين حوافز الانتاج ، فان التأكيد من جديد على الالتزام بحل مشاكل الأغذية والجوع يكتسب أهمية خاصة فـــي الدورة الحالية . وفي هذا الصدد ، اقترح المدير التنفيذى زيادة مستوى المساعـــدات المقدمة الى قطاع الأغذية والزراعة بنسبة تتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة أى بمبلغ قـــدره ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات ، على أن تنقل من خلال الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية ، ويمكن تقديم نصف هذه المساعدات على شكل معونات غذائية في اطار الاستراتيجيات الغذائية الوطنية الصائبة . وخلص المدير التنفيذى الـــى أن الاقتراح الخاص بزيادة الموارد الخارجية يحترم أولويات التمويل الخاصة بالمؤسسات ويؤيد مبادرة الأمين العام الخاصة بافريقيا .

٢٣ ـ ولاحظ السيد أرتورو تانكو وزير الزراعة في الفلبين والرئيس السابق لمجلس الأغذيـــة العالمي ، في معرض اشارته الى التطورات الايجابية التي حدثت في مجال الأغذية أثنـــاء العقد الماضي ، أن آسيا ، برغم سجلها الانتاجي المحسن ، لاتزال تضم أكبر عدد مـــن الجوعى في العالم . وفي معرض تعليقه على أزمة الأغذية الراهنة في افريقيا ، لاحـــظ أن

Digitized by UNOG Library

البلدان الافريقية ، التي كانت من قبل من البلدان المصدرة الصافية للأغذية ، قد استوردت ٨٥ مليون طن من الأغذية في عام ١٩٨٠ . وبالرغم من الآراء التي عبرت عنها وثائق المجلس ومؤداها أن المفاهيم الخاصة بمشكلة الأغذية العالمية قد تغيرت ابان العقد الماضي ، لاحظ أن زيادة انتاج الأغذية لايزال يمثل الحل النهائي لمشاكل الجوع وسوء التغذية .

٢٤ - وأقر بأن مضاعفة تدفقات الموارد الخارجية التي قدمت لقطاع الأغذية والزراعة منذ عام ١٩٧٤ كانت عاملا هاما في حل بعض مشاكل الأغذية . وبرغم ذلك لاتزال الحاجة مستمرة الى زيادة الاستثمارات حتى يمكن زيادة انتاج الاغذية زيادة كبيرة في العقد القادم. ولاحظ أن وضع نظام رشيد للتجارة الدولية في الأغذية والحد من الاجراءات الحمائية التي تتبعها البلدان المصدرة للأغذية يمكن أن يؤدى الى ادخال تحسّن كبير على عائدات البلدان النامية . وفي النهاية لاحظ عدم كفاية الاهتمام القطرى بالسياسات والبرامج التي تستهدف فائدة الفقراء . وقال ان الأمر يتطلب وضع برامج جديدة تستهدف الفقراء .

٢٥ - وتركزت المناقشة حول تقرير الفريق المستقل والتقرير الذى أعده المدير التنفيذى وبدا أن المندوبين اتفقوا في الرأى على أنه أمكن احراز تقدم حقيقي أثناء العقد الماضي . ولاحظ عدد كبير من المندوبين أنه بالرغم من أن عدد سكان العالم قد ازداد بما يقارب بليون نسمة عما كانوا عليه في عام ١٩٧٤ ، فان معظم هؤلاء الأفراد يحصلون على الطعام.

٢٦ - وكان هناك اتفاق عام على أن المؤسسات متعددة الأطراف أدت عملها في العقد الماضي على نحو يستحق الثناء ، ولكن لايزال هناك بعض القلق تجاه مدى فعالية نظم الامداد والتموين المتعددة الأطراف ومدى امكانية الاعتماد عليها . ورأى عدد من المندوبين أنه لابد من زيادة الفعالية الكمية للمؤسسات نظرا لقلة الموارد في الوقت الراهن . وان الآليات اللازمة لتحقيق ذلك متوافرة ، ولا يمكن تجاهل المشكلات المستديمة .

٢٧ - وأقر عدد من المندوبين بأن كثيرا من الصعوبات التي ظهرت أثناء العقد الماضي لم تكن متوقعة في عام ١٩٧٤ . والواقع أن الانتاج العالمي من الحبوب وصل الى مستويات قياسية وانخفضت الأسعار التي يحصل عليها المنتج . ولاحظ بعض المندوبين أن تقييم الفريق المستقل لهذا الوضع يمكن أن يؤدى الى التوصل لاستنتاجات مفرطة في التفاؤل ، وحذروا من التراخي في هذا الصدد . ومن جهة أخرى خلص عدد من المندوبين الى أن طبيعة مشكلة الأغذية قد تغيرت منذ عام ١٩٧٤ ، وأن الأمر يتطلب وضع جدول أعمال جديد على وجه السرعة بحيث يتضمن اقامة توازن أفضل بين المعونة الغذائية والمساعدات الانمائية الرسمية ، ويعبّر عن أهمية الاستثمار والتجارة والسياسات الايجابية على الصعيد الوطني لدعم الزراعة .

Digitized by UNOG Library

٢٨ ــ ولاحظ عدد كبير من المندوبين أن الفجوة بين الانتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي تزداد اتساعا ، وأن الوضع الاقتصادى العالمي الراهن أصاب خطط الانتاج في كثير من البلدان النامية بالضعف . وأكد بعض المندوبين على أهمية النمو الاقتصادى في القضاء على الفقر الذى يرى الكثيرون أنه السبب الجوهرى في الجوع وسوء التغذية . وعلق عدد كبير من المندوبين على ذلك بقولهم ان وثائق التقييم التي أعدها المجلس تقدم دليلا دامغا على وجود هذه الصلة . وكان من رأى أحد المندوبين أنه ينبغي للمنظمات الدولية أن تركز اهتمامها على الاجراءات والتدابير الرامية الى القضاء على الفقر . وأشار عدد من المندوبين الى الاهداف التي حددها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ودعوا الى تنفيذها بالكامل من أجل الحد من الفقر الريفي . ولاحظ أحد المندوبين أن أهداف هذا المؤتمر لم تحظ بالتأييد الكافي من جانب البلدان المتقدمة . وأعرب بعض المندوبين عن أهمية دعم القطاع الخاص .

٢٩ ــ واستطاع عدد من المندوبين أن يقروا التدابير التي اقترحها المدير التنفيذى ، ولكن واحدا منهم على الأقل وضع بعض الاقتراحات محل التساؤل ، ولاسيما تلك المتعلقة بعقد اتفاقية دولية جديدة للقمح والتوسع في استخدام مرفق تمويل الأغذية في صندوق النقد الدولي .

٣٠ ــ ووافق جميع المندوبين على نداء المدير التنفيذى بتحرير التجارة ، وحث عدد كبير من المندوبين على تخفيض الاعانات المقدمة للمنتجين وللصادرات ثم الغائها في النهاية . وأعرب عدد من المندوبين عن تأييدهم لعقد جولة جديدة من المفاوضات في اطار الغات بشأن تحسين الشروط التجارية أمام المنتجات الزراعية . وفي هذا الصدد كان من رأى أحد المندوبين أنه ينبغي لمجلس الاغذية العالمي أن يركز أنشطته على التدابير الرامية الى تقوية القنوات متعددة الأطراف التي تتيح الفرصة لربط المشاكل الزراعية بالمفاوضات العالمية . وحث عدد من المندوبين على تركيز الاهتمام فورا بالتدابير الرامية الى تصحيح الأوضاع الراهنة للتمويل والتجارة على الصعيد الدولي والتي من شأنها الحاق الضرر بالبلدان النامية .

٣١ ــ وأكد جميع المندوبين على أهمية خلق بيئة مواتية للسياسات من أجل تنمية قطاع الاغذية والزراعة . ووافقوا على أن من أهم عناصر سياسات الأغذية والزراعة التوجيه المناسب للأسعار الذى يضع أسعارا مجزية للمنتجين ويكفل في الوقت ذاته عدم خلق صعوبات لا مبرر لها أمام الفقراء في المناطق الحضرية والريفية ، ولوحظ أن هناك عددا من البلدان تكشف بالفعل جهودها من أجل زيادة انتاج الاغذية . بيد أن الأمر يقتضي ، في حالات عديدة ، اعادة تقدير السياسات المحلية للأغذية والزراعة وبرامجها . وأقر المجلس بوجود صعوبات

Digitized by UNOG Library

هيكلية وقيود أمام الموارد المالية تضعف من الجهود الوطنية الرامية الى زيادة انتاج الاغذية . وان هذه القضايا تتسم بالتعقيد وتتطلب مزيجا مناسبا من السياسات .

٣٢ - وفيما يتعلق بمسألة عقد اتفاق دولي للحبوب أكد عدد كبير من المندوبين على الحاجة الى وضع ترتيبات للحبوب تتضمن أحكاما متكاملة خاصة بالأسعار وتجارة الاغذية ومخزوناتها . وأبرزوا أن هذا الاتفاق يمكن أن يسهم اسهاما هاما في تحقيق الأمن الغذائي العالمي واستقرار الأسواق ، وأعربوا عن أملهم في سرعة استئناف المفاوضات التي تتضمن وضع الأحكام الجديدة .

٣٣ - أكد جميع المندوبين من جديد أن نمو وحرية تجارة الصادرات الزراعية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن الغذائي العالمي . ومن شأن زيادة عائدات القطع الأجنبي أن تزيد من قدرة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على تمويل واردات الاغذية . ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر الى الضغط الشديد الذى تتعرض له موارد هذه البلدان من القطع الأجنبي لتغطية أعباء الديون وتمويل الواردات الأخرى التي تحتاج اليها بصورة عاجلة لدفع عملية التنمية الزراعية والاقتصادية فيها .

٣٤ - وأكد عدد كبير من المندوبين أن هناك عددا من العوامل السلبية التي تعرقل زيادة عائداتها من القطع الأجنبي . وهذه العوامل تتضمن تدهور معدلات التبادل التجارى في السلع التي تنتجها هذه البلدان ، وزيادة الاجراءات الحمائية التي تواجه تصدير منتجاتها ، والمنافسة غير العادلة التي يفرضها استخدام اعانات التصدير وغير ذلك من آليات دعم الصادرات التي تستخدمها جميع البلدان المتقدمة المصدرة .

٣٥ - وأشار عدد كبير من المندوبين الى وثيقة التقييم التي اقترحتها المنظمات غير الحكومية ، فأعربوا عن تأييدهم لمعظم ما ورد فيها من توصيات باستثناء ملحوظ وهو التوصية المتعلقة بالمعونة الغذائية . وأكد مندوبو بعض البلدان النامية أن المعونة الغذائية مورد هام يرتبط ارتباطا ايجابيا بوضع ميزان المدفوعات ، وينبغي أن يدمج بصورة كاملة في الخطط والسياسات الزراعية للبلدان المتلقية . وأعربت الوفود عن قلقها بصفة عامة تجاه احتمالات الاعتماد على المعونة الغذائية . واتفقوا على أنه ينبغي ألا تأخذ المعونة الغذائية طابعا مؤسسيا .

٣٦ - وكان من رأى أحد المندوبين أنه ينبغي لمجلس الاغذية العالمي أن ينشط في مجال اقامة علاقات مستمرة مع المنظمات غير الحكومية ولا سيما فيما يتعلق ببرامج دعم صغار المنتجين .

Digitized by UNOG Library

٣٧ ـ وعند استعراض تطورات الأغذية في العقد الماضي لاحظ أحد المندوبين تزايد عدم التوازن بين الامداد العالمي من الاغذية والطلب عليها ، وكذا تزايد عجز بعض البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، عن الوفاء بديونها بما يجعل هذه البلدان غير قادرة على شراء الكميات الضرورية من الأغذية والقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية القطاع المحلي للأغذية والزراعة . ولاحظ أن الأزمة وعدم الاستقرار الراهنين في السوق الدولية لتجارة الأغذية والسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة لن تتغير ، على الأرجح ، بسرعة . وأشار بايجاز الى النتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة الاقتصادية للبلدان الصناعية ، الذى عقد مؤخرا ، فلاحظ أن القرارات المالية التي تؤثر في التنمية العالمية لم تكن ايجابية الا بقدر ضئيل . ولذلك فان حل أزمة الأغذية العالمية لن يأتي سريعا ، وقال انه يجب تغيير قواعد اللعبة على الصعيدين الوطني والدولي . وقال أيضا ان التنمية الزراعية لا يمكن أن تكون تنمية قطاعية كما يرى بعض المندوبين ، انما هي عمل يشمل عددا من الأنشطة التي تساند هذا القطاع . وأكد الحاجة الى اقامة توازن انمائي أفضل بين المناطق الريفية والحضرية ملاحظا أن هذا التوازن يتوقف على السياسات الحكومية في مجال الأسعار والتوزيع .

٣٨ ـ ولاحظ عدد كبير من المندوبين أن السياسات التي تهدف الى حفز التنمية الزراعية القطرية لا ترتهن بالأحوال السائدة في البلدان منفردة وانما تتأثر الى حد بعيد بممارسات التجارة الدولية . ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند صياغة السياسات الغذائية والزراعية الملائمة . ولاحظ أحد المندوبين أن البلدان المصدرة تقدم الاعانات الغذائية للانتاج والصادرات وأن عددا كبيرا من البلدان يقدم " فائض السعر " الذى يزيد على الأسعار السائدة في السوق العالمية . ولا غرابة في أن بعض البلدان النامية تسعى هى أيضا الى حماية قطاعاتها الزراعية كما هو الحال بالنسبة الى الهند والصين . وعلى النقيض من ذلك أضعفت بعض بلدان افريقيا وأمريكا الوسطى وضعها الزراعي باتباع سياسات غير ملائمة .

٣٩ ـ وأشار المندوب ذاته الى ترتيبات التجارة الدولية فأكد أن البلدان لا تستطيع الدخول في المنافسة في السوق الدولية ما لم تصل الى مستوى معين من التنمية . ولاحظ عدد من المندوبين عدم وجود قواعد ملائمة تختص بالزراعة في اطار الغات ، ولكن من المسلم به أيضا أنه من المرغوب فيه تقديم قدر من الحماية للقطاع الزراعي في معظم البلدان . وأشار أحد المندوبين الى أن الاجتماع القادم للمجلس الدولي للقمح في أوتاوا سينظر في بعض المقترحات التي يمكن ادماجها في ترتيبات المفاوضات الخاصة بعقد اتفاق دولي جديد للقمح . وسوف تتضمن العوامل التي سيبحثها الاجتماع أحكام الائتمان وادارة الأموال

Digitized by UNOG Library

وكذلك اتخاذ ترتيب من أجل استقرار أسعار واردات المحاصيل الغذائية . وخلص المندوب الى أن التنمية لا " تأتي من السماء " وأن العملية الانمائية تسير ببطء ، وأنه يجب تنسيق الجهود التي تبذلها مناطق معينة حتى يمكن خلق الدعم المتبادل بين صغار المزارعين توخيا لمصلحتهم . وفي هذا السياق يجب أن تكون الموارد الخارجية محددة بالقدر الذى يفي بالاحتياجات المحلية وذلك بغض النظر عن متطلبات مواجهة حالات الطوارئ .

٤٠ ـ وكان هناك اتفاق عام ، جرى التأكيد عليه مرارا ، حول ضرورة أن يتابع المجلس بقوة ، تحت رعاية الفاو ، المبادرات الخاصة بعقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تصب اهتمامها على المسائل المتعلقة بالتجارة الزراعية . وشدد عدة مندوبين على أن لجوء البلدان الصناعية الى الحد من الحواجز التجارية التي تؤثر على المنتجات الزراعية سوف يحقق زيادة كبيرة وملموسة في عائدات البلدان النامية من الصادرات . وأعربوا عن وجهة نظرهم بأن توسع التجارة وحده لا يكفل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي .

٤١ ـ وتحدث بعض المندوبين عن الحاجة الى ادخال مزيد من التحسينات على الأمن الغذائي العالمي . بيد أن أحد المندوبين لاحظ أن الأمن الغذائي هو مفهوم اقليمي / قطرى يتوقف على زيادة الانتاج المحلي ولا يمكن أن يستند الى المفاوضات العالمية بشأن الأمن الغذائي التي من شأنها أن تزيد من الاعتماد على الامدادات الخارجية من الاغذية. ولاحظ نفس المندوب أيضا أن التجارة الدولية في حد ذاتها لن تؤدى الى احراز تقدم لدى الجميع . فالبلدان النامية لن تستطيع أن تؤدى دورا كاملا في التجارة الدولية الا اذا حققت التنمية والنمو الحقيقيين . وقد أيد بعض المندوبين وجهة النظر هذه .

٤٢ ـ وأكد عدد من المندوبين من جديد أن المعونة الغذائية ضرورية من أجل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ ، ولكن هناك خطرا فعليا يكمن في أن المعونة الغذائية يمكن أن تؤدى الى انخفاض الأسعار الزراعية والى تغيير العادات الغذائية المحلية ما لم تنظم بحذر وتدمج بعناية في السياسات الغذائية الوطنية المرسومة . ووافق الجميع على أن عدم مراعاة هذه العوامل يمكن أن يلحق الضرر الشديد بالزراعة المحلية وبرامج زيادة الانتاج .

٤٣ ـ وأعرب عدد من المندوبين عن قلقهم ازاء ركود وبطء تدفقات الموارد الخارجية المقدمة لقطاع الاغذية والزراعة ، ولاسيما من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف . وأشار أحد المندوبين الى " التزمت " المرتبط بالمفاوضات الخاصة بالتجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وحث عدد كبير من المندوبين على تجديد موارد هذه المؤسسة بصورة كاملة وكافية وكذلك موارد المؤسسة الانمائية الدولية . وقد كاد يتحقق بين المندوبين توافق في الرأى على أن زيادة الاستثمارات في قطاع الأغذية والزراعة شرط أساسي لبلوغ الغايات والأهداف الغذائية المرسومة .

Digitized by UNOG Library

٤٤ ـ وعلق عدد من المندوبين على الزيادة المقترحة في الموارد الخارجية بما قدره ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات . وأعرب بعض المندوبين عن تأييدهم لهذا الاقتراح بينما كان من رأى البعض الآخر أن تلبية طلبات الحصول على موارد اضافية لا يمكن أن تتم الا في اطار سياسات الأسعار الغذائية المعدلة التي تطبقها البلدان النامية .

٤٥ ـ وأكد الوزراء من جديد وبشدة على أن الاستخدام الكفء والفعال للموارد المالية له أهمية بالغة . وتم الاعتراف على النحو الملائم بالعمل الفعال الذى يؤديه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية في مجال انتاج الأغذية والتنمية الزراعية . ويعتبر تجديد مواردهما بالقدر الكافي أمرا ضروريا في مساعدة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على الحصول على المساعدات الانمائية الاضافية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات وبرامج غذائية اكثر فعالية تهدف الى زيادة انتاج الاغذية والحد من الجوع وسوء التغذية . وأهاب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها في التجديد الأولي لموارد الصندوق المالية .

٤٦ ـ ولاحظ بعض المندوبين بارتياح أن جميع دورات مجلس الأغذية العالمي شددت على الارتباط الذى لا ينفصم بين الحفاظ على السلم وتحسين حالة الأغذية في البلدان النامية ، كما أعربوا عن استنكارهم لاستخدام الأغذية في الأغراض السياسية . وأعرب كثير من المندوبين عن ايمانهم العميق بوجود علاقة وثيقة بين المسائل المتعلقة بالسلم الدولي والأمن ونزع السلاح من جهة ، ومشاكل الأغذية العالمية من جهة أخرى . وفي هذا الصدد استرعي اهتمام الاجتماع الى أهمية تنفيذ مجلس الاغذية العالمي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٨/٣٨ ياء " الترتيبات المؤسسية المتصلة بعملية نزع السلاح " .

٤٧ ـ وكان من رأى كثير من المندوبين أن حل مشاكل الأغذية العالمية لا يتحقق بعيدا عن العملية العامة لارساء نظام اقتصادى دولي جديد على أساس من العدالة والديمقراطية . وفي اطار مفهوم الأمن الغذائي العالمي واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والنمو أبرز أحد المندوبين أهمية اعلان وخطة عمل كيتو التي أقرها المؤتمر الاقتصادى لبلدان أمريكا اللاتينية الذى عقد في شهر كانون الثاني /يناير الماضي نظرا لما يتضمنه من اقتراحات تتعلق بمجالات تمويل الأغذية وتجارتها والأمن الغذائي . وقد استند الاعلان الى اطار من المبادئ الديمقراطية التي تحترم سيادة جميع بلدان أمريكا اللاتينية وحقها في تقرير مصيرها الاقتصادى والاجتماعي والسياسي .

Digitized by UNOG Library

٤٨ ـ وأعرب بعض المندوبين عن وجهة نظر مؤداها أن الحالة الغذائية السيئة في بعض البلدان النامية ، والتي نجمت عن الحكم الاستعماري ، سوف تزداد تدهورا اذا لم تنجح الجهود الرامية الى انهاء استغلال الاستعمار الجديد والتخفيف من العبء الواقع على كاهل البلدان النامية نتيجة للأزمات التي تسبب فيها النظام الاستعماري . وفي هذا الصدد أشير الى ضرورة اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة في الحقوق وضمان سيادة الدول على مواردها الطبيعية . واستنكر بعض المندوبين عمليات التسلل التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، وشددوا على ضرورة تنظيم أنشطتها ومراقبتها بغية القضاء على التأثير السلبي لهذه الأنشطة في اقتصادات البلدان النامية ، ولاسيما في قطاعي الأغذية والزراعة في هذه البلدان .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

استراتيجيات الأغذية في افريقيا واستعراض التنسيق فيما بين الوكالات

٤٩ ـ عرض السيد سايهو سابالي وزير زراعة غامبيا ونائب رئيس مجلس الأغذية العالمي هذا البند من جدول الأعمال . ولفت أنظار المندوبين الى الأرقام المزعجة التي توضح خطورة مشاكل الأغذية في افريقيا ، ودعا الى وضع خطة شاملة ترمي الى تنشيط انتاج البلدان الافريقية من الأغذية لتصل الى حد الاكتفاء الذاتي منها . وعقد مقارنة بين القدرة الزراعية لافريقيا والقدرة الصناعية لأوروبا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو وضع يسبب قلقا شديدا لحكومات افريقيا ولمنظمات أخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي .

٥٠ ـ وأشار سابالي الى مشاركته في الاجتماع السنوى العشرين لمصرف التنمية الافريقي ، الذى عقد في تونس في أيار/مايو ١٩٨٤ ، وأشاد بالدراسة المشتركة الممتازة التي أعدها مصرف التنمية الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وكانت محل استعراض وبحث في ذلك الوقت . وأنه قام بنفسه في ذلك الاجتماع بتقديم خمس توصيات لمواجهة مشاكل الأغذية الحالية في افريقيا وأعرب عن رغبته في اعادة سردها على هذه الدورة لمجلس الأغذية العالمي . وهذه التوصيات هي :

(أ) حشد الموارد ، بما يتمشى مع توصيات خطة عمل لاغوس ؛

(ب) زيادة التركيز على تطوير الرى ، بوصف ذلك من التدابير الواضحة لمواجهة آثار الجفاف السيئة للغاية وتسخير امكانات القارة الهائلة من المياه ؛

(ج) وضع وتنفيذ خطط لقطاع الأغذية الوطنية تستند الى التوصيات المقدمة من مجلس الأغذية العالمي عام ١٩٧٩ ؛

(د) توسيع نشاط صندوق الاغاثة الخاص لمصرف التنمية الافريقي بحيث يتصدى بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للاحتياجات الطارئة من الأغذية ؛

(هـ) زيادة سبل الوصول الى الائتمان ، من خلال مؤسسات الاقراض الريفية ، لصغار ومتوسطي وكبار المنتجين .

٥١ ـ وطلب السيد سابالي من المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في الجهود الرامية الى تعبئة الموارد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحث على أن تكون هناك زيادات كبيرة

Digitized by UNOG Library

في موارد صندوق الاغاثة الخاص لمصرف التنمية الافريقي وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسة الانمائية الدولية ، مع التأكيد على الدور الهام لجميع هذه المؤسسات في هذه الأوقات الصعبة . وأشاد بقرار الأمين العام بتعيين السيد أديبايو أديدجي ، المدير التنفيذي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، منسقا لعملية تعبئة الموارد في افريقيا واقترح تعزيز هذا القرار الممتاز واضفاء الطابع المؤسسي عليه وذلك بالدعوة الى عقد مؤتمر خاص أو عقد دورة استثنائية للجمعية العامة عن افريقيا لبحث جميع جوانب الأزمة الغذائية الاقتصادية الافريقية واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها . ولاحظ أن اقتراحا مشابها قد صدر عن مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ، وذلك في بيانه أمام الاجتماع الأخير الذي عقد في أديس أبابا لوزراء التخطيط في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٥٢ ـ ولاحظ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن التقدم في قطاع الأغذية والزراعة هو الذي يحدد معدل التقدم الاقتصادي في معظم البلدان الافريقية . اذ أن التنمية الزراعية تولد ، بين أشياء أخرى ، الوظائف والدخول والتجارة الخارجية والهياكل الأساسية الاقتصادية . وأكد على حاجة البلدان الافريقية الى تعبئة مواردها الطبيعية والالتزام بالتخطيط الوطني الفعّال للتنمية ، بالرغم من القيود الحالية التي للعديد منها طبيعة خارجية .

٥٣ ـ وذكر ممثل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن الاتحاد لا ينظر الى المعونة الغذائية على أنها " العلاج الشافي " . وأنه اذا بلغت احدى البلدان مرحلة الاكتفاء الذاتي في الاغذية ، فان الاتحاد سيواصل مساعداته الخارجية في أشكال أخرى . وقال ان الشرط المسبق لأية استراتيجية ناجحة في الكفاية الذاتية في مجال الأغذية هو أن تلتزم الحكومة بوضع هذه الاستراتيجية في مركز الأولوية .

٥٤ ـ وتحدث مندوب غينيا بصفته رئيسا للدورة الثانية للجنة الافريقية المشتركة بين الوزارات للأغذية ودعا الاجتماع أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير تلك اللجنة . وقد أيد المشتركون بوجه عام هذه التوصيات .

٥٥ ـ وأعرب جميع المندوبين عن قلقهم العميق تجاه حالة الأغذية الحرجة في افريقيا . وبالرغم من أنه توجد جوانب هامة أخرى لمشكلة الأغذية ، الا أن حلها النهائي يكمن في زيادة الانتاج . ولذلك فانه ينبغي أن تتضمن سياسات الأغذية واستراتيجياتها التدابير المناسبة لتحقيق ذلك . وأشار عدد من الوفود بصورة خاصة الى الحاجة الى حوافز أفضل للانتاج وحيازة الأرض باعتبارها من التدابير الهامة في سياسات وبرامج التنمية الزراعية في افريقيا .

٥٦ ـ ولاحظ المندوبون أن حاجة افريقيا الى الأغذية تفوق الانتاج من الأغذية ، الذي بلغ أقل معدل له من بين جميع المناطق النامية خلال السنوات العشر الماضية . ولتغطية

Digitized by UNOG Library

حالات العجز في الأغذية ، كان على افريقيا أن تستورد كميات اضافية منها . وفضلا عن ذلك ، فما هو أخطر من ذلك أن زيادة اعتماد المنطقة الافريقية على واردات الحبوب والمعونة الغذائية انما يهدد بخلق حالة جديدة وخطيرة من الاعتماد الهيكلي على الحبوب التي لا يمكن زراعتها بسهولة في كثير من أرجاء افريقيا .

٥٧ ـ وبيّن جميع المندوبين بوضوح أن الانخفاض المخيف في مستوى انتاج الأغذية والمدى البعيد الذى بلغه الجوع وسوء التغذية هما النتيجتان الرئيسيتان للفقر . كما جرى ابراز بعض الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية الرئيسية والمترابطة لمشاكل الأغذية في افريقيا كما يلي : الفيضان والجفاف المتكرران ، والاضطرابات السياسية والحرب الأهلية ، وكذلك وفوق ذلك كله اهمال سياسات قطاع الأغذية والزراعة في الماضي ، وتفضيل الأسعار المنخفضة للمستهلك على حساب الحوافز السعرية لمنتجي الأغذية واتباع سياسات التسعير والاستثمار التي تحبذ انتاج السلع الزراعية للتصدير ، ولكن مرة أخرى على حساب انتاج الأغذية للاستهلاك المحلي .

٥٨ ـ وسلم الوزراء الافريقيون بأن معدلات التبادل التجارى في مجال المنتجات الزراعية سيئة جدا ، سواء داخل البلدان الافريقية أو في الاسواق الأجنبية . اذ أن سبل وصول بعض المنتجات الزراعية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو قد تناقصت بالفعل بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٧٩ . كما أن البيئة الاقتصادية الحالية أدت الى انخفاض الطلب على هذه السلع كما أدت الى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض الحصائل من القطع الأجنبي . وحث كثير من المندوبين مجلس الأغذية العالمي أن يوجه أقصى جهوده ، من خلال المنظمات المناسبة مثل مجموعة غات ، نحو ازالة القيود والحواجز التجارية ، وبخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية . اذ أن ادخال التحسينات على معدلات التبادل التجارى في البلدان الافريقية وعلى وضع موازين مدفوعاتها من شأنه أن يمكن هذه البلدان من تنفيذ سياساتها المتعلقة بالتكيف الاقتصادى المحلي ووضع استراتيجياتها الغذائية وتنفيذها .

٥٩ ـ وأشار عدد من المندوبين من عدة بلدان وكذلك ممثلو وكالات المعونة المتعددة الأطراف الى البرامج والمشاريع المختلفة التي يقومون من خلالها بمساعدة بلدان افريقية ، وبخاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية الوطنية ، وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة تقديم هذا العون . وقد سلّم معظم المندوبين بأن المعونة الدولية لازمة لتدعيم الجهود الوطنية . ومثلما حدث في مناقشات اليوم السابق ، أشير الى الحاجة الى المزيد من التعاون الفعّال فيما بين الوكالات الدولية المتعددة الأطراف ، بحيث تتحسن فعالية استخدام الموارد المخصصة للقطاع الزراعي .

٦٠ ـ بيد أن عددا من المندوبين الافريقيين أعرب عن خيبة أمله لأنه لم تكن هناك موارد كافية متاحة لتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية الوطنية ولأنه حدث تأخير في تنفيذ مثل

Digitized by UNOG Library

هذه الاستراتيجيات . واقترح بعض المندوبين أنه يتعين على مجلس الأغذية العالمي القيام بدور قيادي في تنسيق العمل الدولي وحشد الموارد اللازمة لوضع وتنفيذ خطط قطاع الأغذية واستراتيجياته . وكان هناك اتفاق في الآراء على ضرورة وجود المزيد من الموارد بغرض تدعيم سياسات الأغذية الافريقية وبرامجها . وفي مجال الاعراب عن القلق تجاه حالة الأغذية التي تدعو الى الذعر في افريقيا ، والمسلم بأنها جزء من أزمة اقتصادية أوسع نطاقا ، أكد كثير من المندوبين تأييدهم لمبادرة الأمين العام التي تضمنت تعيين الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ليكون ممثله الخاص في افريقيا ، كما أيد معظم المندوبين المذكرة الخاصة التي قدمها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها افريقيا .

٦١ - وذكر الوزراء الافريقيون بقوة ، يساندهم في ذلك جميع المؤسسات الدولية وبخاصة المنظمات غير الحكومية ، أن عملية تنفيذ السياسة الوطنية يجب أن تعتمد استراتيجيات واسعة النطاق تهدف الى التخفيف من وطأة الفقر وخلق قاعدة للانتاج تضمن استمرار نمو انتاج الأغذية والتوزيع العادل للدخل . وينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجيات ضمان مسايرة الانتاج للنمو السكاني ، وتحسين الظروف بالنسبة للمناطق المعرضة وتحسين نوعية الحياة ووضع التغذية بالنسبة لفقراء الريف في البلدان الافريقية .

٦٢ - وأكد جميع الوزراء أنه اذا قامت البلدان الافريقية بالاسراع في تعديل سياساتها الوطنية بالنسبة لقطاع الأغذية والزراعة فانه يصبح من الضروري زيادة المعونة التقنية والرأسمالية الخارجية التي تقدم اليها . وفي هذا الصدد أعرب المندوبون عن أسفهم لنقص الدعم المالي في عدد من البلدان والذي يعتبر ضروريا لتنفيذ المقترحات الخاصة بالاستراتيجية في قطاع الزراعة وكذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية العامة والنمو . وطلب المندوبون ضرورة زيادة التمويل المقدم الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسة الانمائية الدولية وبخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بهدف الابقاء على أولويات الاستثمار في الزراعة . كما أنه لا غنى عن التعاون الوثيق فيما بين الحكومات، ومقرري السياسات والمؤسسات المالية الدولية .

٦٣ - وفيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات ، أكد الوزراء أن انهاض التجارة العالمية وانتعاش الاقتصاد العالمي سيؤديان الى زيادة حصائل صادرات البلدان الافريقية ، وتحسين قدرتها على تلبية التزاماتها المالية ومواجهة الزيادة في وارداتها وما يؤدي اليه ذلك من نمو وتنمية اقتصادية . ويعتبر التمويل الخارجي للأغذية والتنمية الزراعية في افريقيا الذي أصبح متاحا في الآونة الاخيرة من خلال مؤسسات التمويل الدولية تحديا للقدرة على الادارة ووضع السياسات والقدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة لأنها تواجه نقصا في الموارد التساهلية . وأوضح الوزراء أنه يتعين على البلدان التي تعد مشاريعها الغذائية

Digitized by UNOG Library

والزراعيـة للتمويل أن تؤكد على أهميـة المكوّن الاجتماعي والاسهام الكبير من جانـب المجتمع الريفـي في اعداد وتنفيـذ مثل هذه المشاريع .

٦٤ ـ وأعرب كثير من المندوبين عن الرأى بأن العوامل المذكورة أعلاه ، وبعضها لا حيلة لافريقيا فيه وبالذات تلك المرتبطة بالكساد الاقتصادى العالمي وبالجفاف والفيضانـات والكوارث الاخرى ، هي عوامل قد تحملت في السنوات الاخيرة مغبة ما أصاب افريقيا مـن بلاء متكرر . وتحتم الاعتبارات السياسية والمعنوية اتباع تدابير ترمي الى التوفيق بـين الاصلاحات المحلية والاصلاحات الدولية اللازمة لتحسين البيئة الاقتصادية العالميـة . واذا ما بلغت افريقيا هذه الغاية فسوف تتمكن البلدان الافريقية من ادخال المزيـد مـن التحسينات على سياسات التكيف الوطني التي تتبعها وبذلك تستطيع التغلب على الفقـر وسوء التغذية وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية ورفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف المعيشية لشعوب افريقيا .

٦٥ ـ وأظهرت بعض البلدان ارادة سياسية واضحة للتصدى لمشاكل الأغذيـة عندما اعتمدت خطة عمل لاغوس ، التي حددت الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنميـة فـي البلدان الافريقية . كما سلّمت تلك البلدان بأن حل مشاكل الأغذية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاغذية لن يشفي جميع الأمراض الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه من الضرورى أن تبحث التنمية الاقتصادية والنمو في البلدان الافريقية بطريقة متكاملة ، بحيث يتطرق البحث الى التخطيط الاقتصادى الوطني وعملية التنمية الاجتماعية .

٦٦ ـ وطلب جميع المندوبين من المجلس تكثيف الجهود في المحافل المناسبة لتشجيـع وزيادة قدرة البلدان النامية على زيادة حصائلها مـن الصادرات الزراعية وتوسيع نطـاق صادراتها غير الزراعية . وان على المجلس أن يواصل بصورة نشطة المفاوضات المتعلقـة بحواجز الواردات الزراعية بغرض الحد من الممارسات الحمائية وتقليل الحواجز الاقتصاديـة وغير الاقتصادية أمام التجارة . وفي الوقت ذاته اعترف جميع المندوبين بأن هناك احتمالات كبيرة لنمو التجارة في المناطق التي يوجد بها نمو في السوق سواء على مستوى البلـدان الافريقية أو على مستوى المجتمع الدولي .

٦٧ ـ ولاحظ ممثل مجموعة المنظمات غير الحكومية أن وثائق التقييم التي أعدها المجلـس انما تشير بوضوح الى أنه كان هناك اخفاق في الجهود الرامية الى تحسين حالة الأغذيـة العالمية خلال العقد الماضي رغم ما تحقق من مكاسب كبيرة . بيد أنه لاحظ أن هنـاك فهما أفضل لمشكلة الأغذية العالمية وأشار الى أن مؤتمر الاغذية العالمي لعام ١٩٧٤ انما تصدى للمشكلة من زاوية ضيقة . وكما فعل مندوبون آخرون ، أكد أن الفقر هو السـبب الأساسي للجوع ، وفي هذا الصدد ، انه ينبغي أن يوضع القضاء على الجوع وسوء التغذية

Digitized by UNOG Library

في الاطارالاقتصادى الشامل . وهناك مسألة أخرى لم يتم التعبير عنها بصورة كاملة في عام ١٩٧٤ ، ولكن أصبحت مفهومة الآن بصورة أفضل ، وهي الأثر السلبي على العالم النامي للسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو . واستنادا الى هذه المفاهيم، اقترح الممثل الاجرائين التصحيحيين التاليين : أن توجه السياسات والبرامج الحكومية بصورة أكثر تحديدا نحو التنمية الاقتصادية للفقراء وبواسطتهم وأن تستخدم المؤسسات المتعددة الأطراف بصورة موسعة . ويعتبر الابتعاد عن التعاون المتعدد الاطراف (مثل حالة الموارد بالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية) أحد أسباب القلق . أما التشاحن بين المؤسسات المتعددة الأطراف فلا يفيد الفقراء ولا يسهم في بناء الثقة العامة . وينبغي أن يتصدى مجلس الأغذية العالمي بصورة كاملة لعملية تخصيص الموارد داخل النظام المتعدد الاطراف ، وذلك بغرض تحديد تلك العناصر التي توجد لديها القدرة الاكبر على القضاء على الجوع وسوء التغذية . وفيما يتعلق بافريقيا لاحظ أنه توجد الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تسهم فيها اسهاما واضحا ، كما تفعل في مناطق أخرى ، من خلال برامج العمل الفعلية . ويمكن للحكومات المعنية أن تقدم مزيدا من التعزيز لعمل هذه المنظمات وذلك بتسهيل ما تبذله من جهود .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

تجديد التعهد بالقضاء على الجوع

٦٨ - عند عرض هذا البند من جدول الأعمال، أشار المدير التنفيذي الى بعض النتائج الرئيسية التي ظهرت من عملية التقييم . ومن هذه النتائج أهمية التجارة والآثار السلبية للنزعة الحمائية على الكفاح من أجل القضاء على الجوع ؛ والحاجة الى وجود سياسات غذائية وزراعية متكاملة ؛ ومدى أهمية الوصول الى الغذاء وتوزيعه بطريقة عادلة ؛ وفعالية قنوات المساعدة ؛ والحاجة الى زيادة الاستثمار في قطاع الاغذية والزراعة في البلدان النامية. وذكر المدير التنفيذي أنه يريد التركيز على النتيجة الأخيرة ويسترسل في اقتراحه المتعلق بزيادة الموارد الخارجية من أجل الاستثمار في قطاع الاغذية والزراعة . بيد أنه قبل أن يفعل ذلك وجد أنه من المناسب الحصول على بعض التعليقات على الدراسة المعنونة " تقييم عالمي لتدفقات الموارد من خلال منظومة الامم المتحدة الى نظام الاغذية والزراعة " والتي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٦٩ - وتحدث الامين العام المساعد في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ،عن التحليل الاساسي الذي تضمنته الدراسة فيما يتعلق بتدفقات الموارد والتوزيع الجغرافي لها منذ ١٩٧٤ . كما علّق ،كذلك ،على الاحتياجات المتوقعة من المعونة الخارجية ،والأهداف الموضوعة ،وأشار الى احتياجات القطاع في المستقبل من الاستثمارات الكبيرة . ولاحظ أنه يتعيّن على البلدان النامية أن تولد النصيب الاكبر من الاستثمارات للقطاع ،الا أن ذلك يحتاج الى ادخال تحسينات كبيرة على الحالة الاقتصادية الدولية .

٧٠ - وأكد المدير التنفيذي أن وصول البلدان النامية الى القدر الكافي من الموارد يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لزيادة الاغذية والانتاج الزراعي . وفي هذا المجال تعتبر التجارة الخارجية وزيادة حصائل الصادرات من الأمور الهامة ،ولحين حدوث تحسن فيهما يتطلب الأمر الحصول على المزيد من المعونة الخارجية . أما اقتراحه بزيادة الموارد الخارجية لتصل الى مبلغ ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة ،على امتداد فترة السنوات الخمس القادمة ،انما يهدف الى تغيير مسار المعونة المتناقصة للقطاع . ويعتبر هذا المبلغ حدا أدنى ينبغي النظر اليه على أنه مبلغ يقدم بالاضافة الى الالتزامات " الأساسية " ويهدف الى دعم التعديلات في السياسات الغذائية للبلدان النامية وتقديمها من خلال آليات ومؤسسات المعونة الحالية .

٧١ - واتفق كثير من المندوبين وقبلوا بأن تكون الاستثمارات المتزايدة في قطاع الأغذية

Digitized by UNOG Library

والزراعة أمرا لا غنى عنه من أجل الحفاظ على أهداف الاستهلاك وتحسينها . وأكد مندوبون من البلدان النامية أن قدرتهم على تحقيق هذه الغايات انما تحد منها السياسات والممارسات التجارية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ، وحالة عدم الاستقرار في الأسواق الدولية للسلع وحالة السوق المالية الدولية . ولاحظ كثير من المندوبين أن هذه العوامل لا تؤدى فقط الى عرقلة الجهود الرامية الى تحسين انتاج الاغذية ، ولكنها أيضا تؤدى الى ابطاء العملية الانمائية في كثير من البلدان بصورة شديدة . واقترح أحد المندوبين انشاء صندوق مالي يتولى استخدام الفوائض من الأغذية في البلدان المصدرة للأغذية لمصلحة الجوعى ، واقترح أن يبحث المجلس هذه الفكرة ويسعى الى تحقيقها .

٧٢ - لاحظ أحد المندوبين أن تنمية الموارد الوراثية النباتية هي عنصر أساسي في تحسين الأمن الغذائي وحث جميع البلدان أن تشارك في اللجنة الخاصة التي ستنشئها منظمة الأغذية والزراعة بشأن هذا الموضوع . ولاحظ المندوب أيضا أن الشركات عبر الوطنية هي التي تصنع الاحداث الهامة في البلدان النامية وينبغي أن تتوافق نشاطاتها مع مصالح وأماني هذه البلدان .

٧٣ - وأشار كثير من المندوبين الى الأولوية التي يحددها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عند تمويل الأنشطة . ولتحقيق الهدف الاساسي وهو زيادة الموارد الخارجية ، حث على أن يستكمل التجديد الثاني لموارد الصندوق وأن تكلل بالنجاح المفاوضات المتعلقة به .

٧٤ - وأعرب معظم المندوبين عن قلقهم ازاء انخفاض التعهدات لقطاع الأغذية والزراعة كما أعربوا عن تأييدهم للمقترحات الرامية الى القضاء على الجوع وسوء التغذية . وحث بعض المندوبين مجلس الاغذية العالمي أن يدعم نشاط لجنة مجموعة غات بشأن الزراعة من أجل تحرير التجارة الزراعية . ولاحظ أحد المندوبين أنه ينبغي ألا يوصى المجلس بادخال تغييرات على التدابير الدولية التي تؤدى وظيفتها اداء جيدا في الوقت الحاضر . ولاحظ أنه فيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية فانه يستخدم لتلبية احتياجات الطوارئ الهامة وليس رقما مستهدفا . واقترح مندوب آخر أن تبحث الأهداف في محافلها المناسبة ، وأما فيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية فهو مسألة ستبحثها وتتولاها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي .

٧٥ - ولاحظ مندوبون آخرون أن وثائق المجلس والتدابير المقترحة تقدم توصيات مفيدة للبلدان النامية تتعلق بالحاجة الى اجراء تعديلات في السياسات الغذائية الوطنية ولكنها لا تتضمن اشارة كافية الى حاجة البلدان المتقدمة الى تعديل سياساتها . ومؤدى وجهة النظر هذه أنه من الضرورى تحقيق مزيد من التنسيق في السياسات فيما بين جميع

Digitized by UNOG Library

البلدان بغرض القضاء على الجوع . كما أشير الى ضرورة وجود توصيات واضحة وأكثر تحديدا تراعى الظروف المختلفة السائدة في البلدان المتعددة .

٧٦ - وردد كثير من المندوبين ، كما حدث أثناء المناقشات السابقة ، أن الفقر هو السبب الرئيسي للجوع . وكان هناك اتفاق في الآراء بأن هناك حاجة للمساعدة الخارجية ، وينبغي أن تزيد هذه المساعدة طالما استمرت الاوضاع التجارية والمالية الدولية الحالية . وتحدث عدد من المندوبين عن اهمية تنفيذ الاهداف التي حددها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية بغرض زيادة الانتاج وتحقيق نمو في الدخول وفرص العمالة في المناطق الريفية . وطالب بعض المندوبين بزيادة النشاطات التي تقوم بها المنظمات الحكومية وطالب آخرون بزيادة مبادرات القطاع الخاص من اجل تحقيق هذه الغاية .

٧٧ - وأيّد عدد من الوفود اقتراح المدير التنفيذى المتعلق بزيادة الموارد الخارجية بمبلغ ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة على امتداد فترة خمس سنوات . ولاحظ أحد المندوبين أن هناك ضرورة لتقديم الموارد الخارجية التي ستكون في حدود المبلغ المقترح من خلال برنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وكان هناك اتفاق في الآراء على أن الاحتياجات تزيد عن الموارد المتاحة ، ووصف عدد من المندوبين التدابير التي تقدمها وكالات المعونة التابعة لهم بأنها يمكن أن تؤدى بل وأنها تؤدى بالفعل الى زيادة تخصيص الموارد لقطاع الاغذية والزراعة . ولاحظ بعض المندوبين أن القطاع الخاص يمكن أن يتيح امكانات هامة لتعبئة الموارد في القطاع . وأعرب معظم المندوبين من البلدان المتقدمة النمو عن استعدادهم لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى اعادة وضع السياسات التي تهدف الى تشجيع الاستثمار الجديد والنمو ولكنهم لم يتمكنوا من تقديم أى تعهد ايجابي تجاه اقتراح المدير التنفيذى . ولاحظ أحد المندوبين أن الاقتراح ليس عمليا نظرا لأنه لم تتحدد الآليات التي ستقوم بتنفيذه .

٧٨ - وحث جميع المندوبين على تحسين فعالية العمليات المتعددة الاطراف بالنظر الى ندرة الموارد والى الاحتياجات الاستثمارية الزراعية الملحّة . واقترح أحد المندوبين أن يهتم مجلس الاغذية العالمي ببحث نشاط الوكالات المتعددة الاطراف لضمان أقصى درجات الفعالية عند تقديم المساعدة للقطاع .

٧٩ - واقترح أحد المندوبين ، استنادا الى الخبرة المكتسبة في بلده ، أن يقوم مجلس الاغذية العالمي بتنظيم عملية تبادل الخبرات بين مقررى السياسات الذين يعملون في مختلف المناطق كخطوة نحو دفع التعاون فيما بين قطاعات الاغذية الى الامام .

٨٠ - وأكد بعض المندوبين على أهمية سياسات وبرامج تنظيم الاسرة ومدى ارتباطها بتحقيق الامن الغذائي للأمم والشعوب .

Digitized by UNOG Library

٨١ – وأكد معظم المندوبين من جديد على ضرورة عدم استخدام الاغذية كاجراء أو أداة للضغط السياسي ، كما كان هناك اتفاق في الآراء بأن السلم ونزع السلاح هما من متطلبات استئصال الفقر والقضاء على الجوع .

٨٢ – وأدلى متحدث باسم المنظمات غير الحكومية ببيان يشجع فيه الحكومات على مضاعفة جهودها من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية ، وأن تعمل على التنسيق الوثيق بين سياساتها وبرامجها وبين الحقائق الجذرية . وقد أعربت المنظمات غير الحكومية من جانبها عن استعدادها بأن تعمل مع الحكومات من أجل حفز الشعوب على أن تكون هي الأداة الكاملة للتنمية الخاصة بها . بيد أن هناك أدوارا محددة ولا غنى عنها يجب أن تقوم بها الحكومات والوكالات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية اذا أريد مواجهة هذا التحدى .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

تقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تنظيم العمل

٨٣ - شكل المجلس فريقا عاملا لصياغة الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدورة الوزارية العاشرة . وتألف الفريق من اثيوبيا وغانا (افريقيا) ، والعراق واليابان (آسيا)؛ وكولومبيا والمكسيك (امريكا اللاتينية) ؛ واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية المانيا الديمقراطية (دول اوروبا الشرقية الاشتراكية) ؛ والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ، يساعدها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي (اوروبا الغربية ودول اخرى) . وتولى الرئيس تعيين السيد ج .ى . ترانت (كندا) ممثلا شخصيا له ليتولى مهام رئيس الفريق العامل .

٨٤ - وتلا رئيس الفريق العامل الاستنتاجات والتوصيات على المجلس . وذكر الرئيس ان الفقرات ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ المتعلقة باقتراح المدير التنفيذي بزيادة الموارد لدعم برامج الاغذية في البلدان النامية ينبغي ألا تفسر بأنها قد حظيت بموافقة جميع البلدان الاعضاء .

٨٥ - واعتمدت الاستنتاجات والتوصيات بدون اجراء تصويت . واعرب رئيس الدورة عن التأييد العام لاقتراحات المدير التنفيذي بزيادة المساعدات المقدمة لسياسات الاغذية واستراتيجياتها وطلب الى المدير التنفيذي ان يبذل كل ما في وسعه لحشد ما لا يقل عن بليون اضافي من دولارات الولايات المتحدة في السنة على مدى السنوات الخمس المقبلة من اجل التنمية الغذائية والزراعية .

٨٦ - وبعد اعتماد الاستنتاجات والتوصيات ، بدون تصويت اكدت جمهورية المانيا الديمقراطية ، بالنيابة عن دول اوروبا الشرقية الاشتراكية ، قبول الدول الاشتراكية للاستنتاجات والتوصيات واسترعى انتباه اعضاء المجلس الى الوثيقتين WFC/1984/12 و WFC/1984/13 الجاري توزيعهما على الدورة .

٨٧ - وبينما اعلن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قبوله لاستنتاجات وتوصيات دورة المجلس العاشرة ، بعد اعتمادها بتوافق الاراء ، اعاد تأكيد موقفه الاساسي كما هو مبين في تقرير مجلس الاغذية العالمي عن اعمال دورته الثامنة(١) وكما عبرت عنها رسالة رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المؤرخة في ١٠ ايار/مايو ١٩٨٣ الى رئيس الدورة التاسعة لمجلس الاغذية العالمي (WFC/1983/12) .

٨٨ - وادلى مندوب الولايات المتحدة الامريكية بالبيان التالي تعبيرا عن تحفظ بلده تجاه الفقرات ١٠ و ١٤ و ١٦ :

Digitized by UNOG Library

" فيما يتعلق بالفقرتين ١٠ و ١٤ ، تعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان المقترحات الخاصة بعقد اتفاقات دولية جديدة للسلع والحبوب وغير ذلك من الممارسات التحريفية المقترحة الجديدة المختصة بالسوق يمكن ان تحدث آثارا جانبية سلبية على الأمن الغذائي العالمي . ويمكن ان تسبب هذه التدابير من المشاكل ما يفوق المشاكل التي تحلها ، ونحن نشك في ضرورة هذه التدابير .

" وتعرب الولايات المتحدة الامريكية عن شكها في الفائدة الاقتصادية لاتفاقات السلع التي تؤثر في الاسعار ،ولكنها ستستمر في بحث المقترحات المتعلقة بعقد اتفاقات جديدة على اساس كل حالة على حدة . ومن غير المرجح ان نؤيد الاتفاقات الجديدة .

" ونحن نوافق على التساؤل المثار حول مدى اهمية عقد اتفاق دولي جديد للحبوب فيما يتعلق بالبلدان النامية . وكما بيّن تقرير الفريق المستقل (WFC/1984/6) ، فمن المحتمل ألا يؤدى عقد اتفاق دولي جديد للحبوب الى ايجاد زيادة كبيرة في صافي قيمة الموارد المتاحة لبلدان العجز الغذائي النامية ، ومنذ عام ١٩٧٤ ادخلت التعديلات على السوق بطريقة سلسة بدون عقد اتفاق دولي جديد .

" ان عقد اتفاق دولي جديد للحبوب أو وضع آليات مماثلة لا يشكل شرطا لازما لتحقيق الأمن الغذائي العالمي . وينبغي ألا يكون عدم وجود اتفاق جديد عذرا لعدم احراز تقدم في ارساء العناصر الاخرى للامن الغذائي العالمي ، مثل الاحتياطيات الوطنية من الحبوب وزيادة انتاج الاغذية وبناء الهياكل الاساسية .

" وتعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان الفقرة ١٦ سلبية الى ابعد حد وتعجز عن ادراك الاحتمالات المفيدة للغاية والكامنة في الانتعاش الاقتصادى العالمي الذى يشهده بالفعل عدد من البلدان المتقدمة النمو . ومع مضي الانتعاش الاقتصادى العالمي نتوقع ان تزداد مشتريات البلدان المتقدمة النمو من منتجات البلدان النامية زيادة كبيرة وبذلك تؤدى الى تحسن كبير في عائدات التصدير وفي اقتصادات البلدان النامية اجمالا ".

Digitized by UNOG Library

باء - النقاط الاخرى التي طرحها الوزراء للمناقشـــــة

٨٩ - اقترح مندوب المكسيك ان يصدر وزراء المجلس نداء خاصا يدعو بلدان الفئتـــين الاولى والثانية الى استكمال الالتزامات المستحقة في اطار التجديد الاول لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والى بذل كل ما في وسعها للانتهاء من التجديد الثاني لموارده بمستويات كافية .

جيم - برنامج العمل للمستقبـل

٩٠ - استنادا الى الاهتمامات والمقترحات التي أبداها المندوبون اثناء مداولاتهم فـي الجلسات العامة الاستثنائية عرض المدير التنفيذي على الاجتماع قائمة بثمانية موضوعـات اقترح المندوبون ادخالها في برنامج عمل المجلس للمستقبل . واثناء المناقشات المكثفـة قدم بعض المندوبين عدة موضوعات اضافية ذات اهمية بالنسبة لهم . بيد انه كان هنـاك اعتراف عام بالحاجة الى التركيز على الاولويات التي تعطي دفعا لأهداف المجلس فـي مجال القضاء على الجوع . وبعد أخذ آراء المندوبين في الاعتبار ، وبعد اجراء مشاورات مع رئيس الجلسة اقترح المدير التنفيذي برنامج العمل المقبل التالي الذي أقره المجلس :

(أ) ان تولي جميع الاعمال التي يقوم بها المجلس اولية لمشاكل الاغذيـة الافريقية ، طبقا لتوجيهات الامين العام للامم المتحدة لجميع اجهزة منظومة الأمـم المتحدة . وفي هذا الصدد ينبغي اجراء استعراض لعملية تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بقطاع الاغذية في افريقيا بما يتفق مع الخبرة الاقليمية ؛

(ب) اتفق ، بالاضافة الى ذلك ، على ان تتخذ الاجراءات اللازمة تجاه الوسائل الرامية الى تحسين سبل توفير الاغذية للفقراء والذين يعانون من سوء التغذية من اجراء استعراض لفعالية نظم الامداد والتموين تحقيقا لهذه الغاية ؛

(ج) ازاء ما ظهر من قلق في الاجتماع بخصوص انخفاض تدفقات الموارد الى القطاع ، يلزم القيام باستعراض للاحتياجات من الموارد والاولويات وحشد هذه الموارد ؛

(د) نظرا لان التجارة الدولية هي قضية تتعلق بالجوع والموارد ، سيواصل مجلس الاغذية العالمي استعراض التقدم في مجموعة غات ومؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنمية (الاونكتاد) والمؤسسات الاخرى المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية .

Digitized by UNOG Library

٩١ - وبالاضافة الى ذلك ، سيقوم المجلس ، بالتعاون مع الوكالات الاخرى والحكومات التي تستفيد من المعرفة والخبرة الحالية ، باستعراض المعايير اللازمة لتقييم مدى فعالية اساليب تقديم المعونة وخبرة الانشطة الزراعية الدولية في مجال تدعيم الاغذية والتنمية .

٩٢ - واعرب جميع المندوبين عن وجهة نظرهم القائلة بضرورة ان تكون السياسات هي الموجه لبرنامج عمل المجلس ونشاطاته بحيث يكون هدفها هو تكثيف الجهود للقضاء على الجوع . وينبغي للمجلس الاستفادة من العمل الذى تقوم به المؤسسات والوكالات الاخرى دون ايجاد ازدواجية . وسلم المدير التنفيذى بأهمية وجهة النظر هذه واكد من جديد ان الوظيفة الاساسية للمجلس هي تنشيط وتنسيق الجهود التي تؤدى الى القضاء على الجوع وسوء التغذية .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/37/19) ، الفقرة ١٢١ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية العاشرة

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة
WFC/1984.1	١	جدول الأعمال المؤقت وتفصيلاته
WFC/1984/2 and WFC/1984/2 (موجز)	٢	التقدم المحرز صوب القضاء على الجوع ـ عقد متعدد الأطراف للأغذية ، ١٩٧٤ - ١٩٨٤
WFC/1984/3	٣	استعراض التنسيق فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف دعما لأهداف مؤتمر الأغذية العالمي
WFC/1984/4 (الجزء الأول)	٣	استراتيجيات الأغذية في أفريقيا ـ التقدم المحرز والقضايا الهامة
WFC/1984/4 (الجزء الثاني)	٣	استراتيجيات الأغذية في افريقيا دراسات حالة مختارة
WFC/1984/5	٤	تجديد التعهد من أجل القضاء على الجوع ـ التدابير الخاصة التي ستعرض على المجلس
WFC/1984/6	٢	مشكلة الأغذية والجوع في العالم : آفاق العمل المقبل والامكانات المتغيرة ١٩٧٤ - ١٩٨٤
WFC/1984/7		الحالة الحاضرة للأغذية في العالم
WFC/1984/8		تقرير الاجتماع التحضيرى للدورة العاشرة
WFC/1984/9	٢٤	تقييم عالمي لتدفقات الموارد من خلال منظمة الأمم المتحدة الى قطاع الأغذية والزراعة

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة
WFC/1984.10		تقرير الدورة التاسعة للجنة الأمن الغذائي العالمي
WFC/1984/11		التقرير السنوى التاسع للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها
WFC/1984/12		الرسالة المؤرخة في ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨٤ من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأغذية العالمي
WFC/1984/13		الرسالة المؤرخة في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٤ من وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى رئيس مجلس الأغذية العالمي
WFC/1984/NGO/1		الأغذية في العالم بعد مضي عشر سنوات من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

بيان المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا التي تواجه الدورة الوزارية العاشرة لمجلس الأغذية العالمي

١ - قام نحو ٣٠ ممثلا للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الذين حضروا الدورة الوزارية العاشرة لمجلس الأغذية العالمي باعداد بيان عن جوانب اهتماماتها في ضوء تجربتها على مدى السنوات العشر الماضية . وهم يودون طرح آرائهم على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بحالة الأغذية العالمية الراهنة وتمارس دورا فيها .

٢ - ان تجربة المنظمات غير الحكومية المستندة الى المجتمعات المحلية تثبت بجلاء أن الجوع ليس مجرد قضية غذائية . فقد تبين أنه ينجم أساسا عن عدم كفاية الوصول الى وسائل زراعة الأغذية وعن ضعف القوة الشرائية التي يمكن بها ضمان توافر الغذاء الصحي بالقدر الكافي . ولذلك فان الجوع هو ، في أساسه ، قضية فقر .

٣ - ولن يمكن التغلب على الفقرة الا في اطار عملية انمائية اجتماعية واقتصادية شاملة تستند الى السياسات التي تعالج أسباب الفقر الجذرية الاقتصادية والسياسية .

٤ - وفي اطار هذا النهج الجديد لبذل جهود مجددة ومكثفة من أجل التغلب على الجوع ، فان المنظمات غير الحكومية تركز اهتمامها بصفة خاصة على ما يلي :

(١) اعطاء أولوية عاجلة لحالات الطوارئ والعمل المستمر على الحد من الجوع في افريقيا . ويحتاج الأمر بصفة عاجلة الى الاستجابة الشاملة لحالات الطوارئ من أجل انقاذ حياة ملايين البشر في افريقيا الذين يقعون حاليا ضحايا للمجاعات وسوء التغذية . ويجب أيضا تقديم التزامات مؤكدة للبدء فورا في الأنشطة الانمائية المكثفة في المدى المتوسط والمدى الطويل لمساعدة الشعوب الافريقية في جهودها الرامية الى تحقيق الاعتماد على الذات في مجال الأغذية . وهذا الأمر يتطلب صياغة استراتيجيات غذائية ، ولا سيما على الصعيد الاقليمي ، تتضمن الأهداف التالية :

(أ) حصول جميع السكان ، ولا سيما أشدهم تأثرا ، على الطعام الصحي بالقدر الكافي ؛

(ب) زيادة الانتاج المحلي من الأغذية ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) تشجيع تجارة السلع الغذائية على الصعيد دون الاقليمي ؛

(د) ترشيد التجارة الدولية .

ويمكن للمنظمات غير الحكومية ، ولا سيما الافريقية ، أن تقوم بدور حيوى في بلوغ هذه الأهداف .

(٢) زيادة دعم أنشطة النظام المتعدد الأطراف في مجال الحد من الجوع. في حين تسهم المساعدات الانمائية الثنائية اسهاما فعالا للغاية في الجهود الرامية الى الحد من الفقر فانها كثيرا ما تتأثر بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية أو التجارية للحكومات المانحة . وفضلا عن ذلك توجد نزعة متزايدة نحو زيادة تقديم المساعدات الثنائية على حساب المساعدات متعددة الأطراف . ويجب تغيير هذه الاتجاهات الى الاتجاه العكسي . وينبغي تقديم التزامات مؤكدة ، تبدأ بادخال زيادة ضخمة على مخصصات الموارد المالية ، من أجل دعم الأنشطة المنسقة والفعالة التي يضطلع بها النظام المتعدد الأطراف للحد من الجوع . وتوجد حاجة ملحة بصفة خاصة لتقديم التزامات اضافية من أجل تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية .

(٣) تحسين فعالية المعونة الغذائية . لا ريب في أن المعونات الغذائية المقدمة لمواجهة حالات الطوارئ قدأنقذت حياة الملايين من البشر وستظل تؤدى هذا الدور اذا قدمت لها الالتزامات الضرورية من الجهات المانحة . ومن الأهمية بمكان أن تسهم كل من معونات أغذية الطوارئ والمعونات الأطول مدى بأقصى قدر ممكن في معالجة السبب الجذرى للجوع وهو الفقر . وينبغي لهذه المعونة أن تشجع ، لا أن تثبط ، الانتاج المحلي من الأغذية . والأرجح أن يحدث هذا اذا أدمجت المعونات الغذائية في استراتيجيات الأغذية .

(٤) تعديل السياسات الزراعية والتجارية وغيرها من السياسات المتبعة في البلدان الصناعية لتحسين تأثيرها في الأمن الغذائي العالمي. يسهم الكثير من السياسات الزراعية والتجارية وغيرها من السياسات المتبعة حاليا في البلدان الصناعية اسهاما كبيرا في الخلل الحالي لأسواق الأغذية الدولية وكثيرا ما يكون لها تأثيرات سيئة بعيدة المدى في البلدان النامية ، ولا سيما في الجهود التي تبذلها لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال الأغذية . ومن المهم بصورة خاصة أن تتخلى البلدان الصناعية عن التدابير الحمائية المقيدة وأن ترفع الحواجز التجارية التي تعرقل تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة . وينبغي أيضا تغيير السياسات الرامية الى تشجيع انتاج محاصيل

Digitized by UNOG Library

التصدير في البلدان النامية بما يلحق الضرر بالانتاج المحلي من الأغذية ، والى تقييد أو منع سيطرة الفقراء على الأراضي وغيرها من الموارد التي يحتاجون اليها من أجل انتاج الأغذية . وأخيرا فان الزيادة الهائلة في صادرات السلاح الى البلدان النامية وتزايد الانفاق العسكرى على نطاق العالم انما يزيد الأمم الفقيرة فقرا .

(٥) زيادة دور المرأة في وضع وتنفيذ البرامج الانمائية . تعتبر المرأة عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة للعملية الانمائية ولكن كثيرا ما تضع الأنشطة الانمائية المرأة في وضع سيئ . ويمكن تغيير المساوئ التاريخية التي تواجهها المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية في مجتمعاتها اذا استطاعت البرامج الانمائية أن تحدث أثرا ايجابيا حقيقيا على نوعية الحياة البشرية في جملتها . وان تعزيز دور المرأة الريفية التي توفر الاحتياجات الأساسية لمجتمعاتها من الأغذية والماء والوقود والعناية بالأطفال ورعاية المسنين والمرضى ، يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة لعملية التنمية . وبصورة أكثر تحديدا ، تعتمد الاستراتيجيات الغذائية على المساهمة الفعالة للمرأة في تصميم جميع عناصر سلسلة الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتغذية . كما تعتبر البرامج التعليمية ومحو الأمية الوظيفي للمرأة من العناصر الهامة الأخرى لاستراتيجيات الأغذية الوطنية والاحتياجات الأساسية .

(٦) ادخال التحسينات على عملية تنسيق الأعمال التي تدعم الجهود الرامية الى القضاء على الجوع . يعتبر استمرار وزيادة الاحتكاك بين المنظمات الدولية مثل ما يحدث بين منظمة الأغذية والزراعة من ناحية وبرنامج الأغذية العالمي ومجلس الأغذية العالمي من ناحية أخرى من الأمور التي تسبب قلقا بالغا ، ومن شأن هذا الاحتكاك أن يعرض للخطر الجهود الرامية الى الحد من الجوع العالمي كما يحطم الثقة العامة في منظومة الأمم المتحدة . وان مثل هذا الصراع المميت انما يزيد من الصعوبات التي يواجهها مجلس الأغذية العالمي في أداء دوره كعامل حافز على زيادة التنسيق بين الوكالات التي تشترك في الكفاح من أجل الحد من الجوع . ومن الضرورى أن تتخذ الوكالات المتعددة الأطراف الخطوات الفورية لتحسين التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي سواء فيما بينها أو مع الوكالات الحكومية وغير الحكومية . ويمكن أن تتحسن فعالية مثل هذا التنسيق تحسنا كبيرا اذا ما اتخذت الاجراءات لزيادة تطوير وتنفيذ استراتيجيات قطاع الأغذية .

(٧) تشجيع المنظمات غير الحكومية على المزيد من المشاركة في الأعمال الرامية الى الحد من الجوع . على المنظمات غير الحكومية في البلدان الصناعية والنامية التزام خاص نحو المساهمة في الجهود المتجددة والمكثفة التي تتصدى

Digitized by UNOG Library

لمشاكل الجوع العالمي الملحة ، فضلا عما لهذه المنظمات من خبرة وقدرة في هذا المجال . ففي البلدان الصناعية تقوم المنظمات غير الحكومية بالتوعية الانمائية لزيادة الوعي العام الذى يدعم التنمية ؛ ويدعم السياسة العامة التي تؤدى الى قيام علاقات أفضل بين الشمال والجنوب كما تعمل على تحسين نوعية الحياة التي يعيشها الفقراء ؛ وبتعبئة الموارد المالية والموارد الأخرى ؛ كما أنها تعمل كقنوات وكشركاء في مجال التنفيذ الفعال لبرامج ومشاريع المساعدات الانمائية الرسمية التي تهدف الى الحد من الجوع وبخاصة على المستوى المحلي . اما المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية فغالبا ما تكون اما هي ذاتها منظمات الفقراء ومنتجي الأغذية المحليين أو أن تكون على علاقة عمل وثيقة معهم . وهذه المنظمات لها فعالية خاصة في تمكين الشباب ، الذين يمثلون موردا هائلا للتنمية لم يستغل استغلالا جيدا ، من المساهمة الكاملة في القضاء على الجوع . كما تقوم بدور أساسي في التعبئة والمشاركة الشعبية في جميع الأعمال التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية من بلدان ووكالات متعددة الأطراف وثنائية أخرى . لكل هذه الأسباب ينبغي الاعتراف بدورها اعترافا رسميا كما يجب زيادة اشراكها في وضع وتنفيذ استراتيجيات قطاع الأغذية .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

00600

19346—September 1984—600

GA/OR/39, Suppl. 19

Digitized by UNOG Library